



منظمة العمل العربية
البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية
جنيف

تقرير عن نتائج أعمال
الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي
(جنيف، يونيو / حزيران 2014)

- القسم الأول: نتائج أعمال المجموعة العربية المشاركة في المؤتمر.
- القسم الثاني: نتائج أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي

المحتويات

الصفحة	الموضوع
03	تقديم من المدير العام لمنظمة العمل العربية
05	القسم الأول : نتائج أعمال المجموعة العربية المشاركة في الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي
07	1- الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية
12	2- نتائج انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2014 – 2017)
14	3- الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف.
16	4- اجتماع لجنة الصياغة لإعداد ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
17	5- اجتماع لجنة التنسيق العربية
20	6- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
23	7- نشاط معالي المدير على هامش أعمال الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي
24	القسم الثاني : نتائج أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي :
24	(1) مقدمة
31	(2) تنظيم وافتتاح أعمال المؤتمر :
33	(3) البند الأول: تقارير مجلس الإدارة والمدير العام
39	(4) البند الثاني: البرنامج والموازنة ومسائل أخرى
40	(5) البند الثالث: تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
44	(6) البند الرابع: نشاط معياري استكمال الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري
48	(7) البند الخامس: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم
52	(8) البند السادس: المناقشة المتكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالعمالة : سياسات العمالة من أجل استدامة الانتعاش والتنمية
—	(9) المرفقات
	<ul style="list-style-type: none"> ● كلمة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية في الجلسة العامة للمؤتمر. ● كلمة معالي السيد / أحمد محمد لقمان في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. ● ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

تقديم:

في إطار سعي منظمة العمل العربية المتواصل لتعزيز التنسيق ودعم التعاون البناء القائم بين أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية وبوجه خاص في مختلف المجالات المتعلقة بقضايا العمل والعمال المطروحة على جدول أعمال دورات مؤتمر العمل الدولي المتعاقبة مما يساعد على تحقيق المزيد من طموحات وتطلعات المنطقة العربية في ضوء احتياجاتها الفعلية في مجالات العمل والعمال في المرحلة القادمة، وبهدف تعميم الاستفادة من المشاركة في هذه المؤتمرات فإنه يسعدنا أن تضع أمام أطراف الإنتاج ومختلف الهيئات والجهات العربية المعنية بموضوعات العمل والعمال وقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي هذا التقرير حول أنشطة وفعاليات المجموعة العربية ثلاثية التكوين المشاركة في اجتماعات الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 (جنيف 28 مايو/ أيار - 12 يونيو/ حزيران 2014) والتي نظمتها منظمة العمل العربية بالإضافة إلى أبرز النتائج والقرارات الصادرة عن هذه الدورة.

هذا وقد قامت منظمة العمل العربية في وقت مبكر باتخاذ الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية المناسبة لإنجاح اجتماعات المجموعة العربية مع إعداد الوثائق الفنية التي من شأنها تسهيل وتفعيل مشاركة الوفود في إطار توافق عربي حول الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات ومصالح الوطن العربي.

ويتكون هذا التقرير من قسمين:

القسم الأول:

يتضمن القسم الأول عرض الموضوعات التي تمت مناقشتها ضمن جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واجتماعات اللجان المنبثقة عنها وكذلك أبرز النتائج والتوصيات التي حظيت بتوافق عربي تعبر عن رؤية عربية مشتركة بشأن الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات المنطقة العربية ونخص بالذكر اجتماع لجنة الصياغة التي توصلت إلى وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم لهذه الدورة بشأن "وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة" حيث تمت ترجمة هذه الملاحظات إلى اللغة الإنجليزية وإرسالها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي وحثه على أخذها بعين الاعتبار في المستقبل مع تعميمها على الوفود المشاركة في المؤتمر.

كما يتعرض هذا القسم إلى أحد الأنشطة المميزة للمجموعة العربية المتمثلة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى الذي عقدته منظمة العمل العربية على هامش أعمال المؤتمر ومعرض الحرف والصناعات التقليدية الفلسطينية المصاحب له مع التعبير عن ارتياحنا لما تحقق من أهداف لهذا الملتقى الذي شهد حضور مكثف من الوفود والشخصيات البارزة من مختلف قارات العالم إضافة إلى عدد من الوزراء والسفراء العرب والوفود العربية المشاركة في المؤتمر.

أيضا يحتوي هذا القسم على نتائج الاجتماع التنسيقي الدوري بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف والاجتماعات الأخرى التي تحرص المنظمة على عقدها مع الوفود العربية والإقليمية والدولية من أجل مزيد من التنسيق والتعاون معها.

القسم الثاني:

يتضمن القسم الثاني ملخص عن أهم الموضوعات المطروحة للنقاش والفعاليات التي شهدتها الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 وأبرز النتائج والقرارات الصادرة عنها، مع العلم بأن هذه الدورة شهدت تطبيق بعض الخيارات والتعديلات بشكل تجريبي على سير أعمالها وذلك بناء على قرار الدورة 320 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف، مارس/ آذار 2014).

وبالإضافة إلى الموضوعات الهامة التي تم عرضها للمناقشات مثال تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول الهجرة العادلة ضمن موضوعات الساعة على المستوى الدولي وتطبيق معايير العمل، والعمل الجبري والقطاع غير المنظم وإنعاش التشغيل فقد تميزت الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي بما يلي:

- حضور ومشاركة مكثفة من الوفود العربية في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر في إطار من التوافق العربي.

- حضور عدد من كبار الشخصيات في مجالات العمل كضيوف شرف من أبرزها دولة الرئيس عبدالله النصور رئيس مجلس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية والذي ألقى خطابا هاما أمام الوفود في جلسة خاصة بتاريخ 2014//6/9، وعقد قمة عالم العمل بمشاركة خبراء أكاديميين وشخصيات متميزة في مجالات العمل والعمال من بينهم معالي السيد أحمد الينباعي وزير الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية.

- انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2014 – 2017).

ونغتنم هذه المناسبة لنعرب عن الشكر والتقدير إلى جميع الوفود العربية المشاركة في هذه الدورة على ما بذلوه من جهود لدعم المطالب العربية وفق احتياجات البلدان العربية في المرحلة القادمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، ولا يفوتني أن أعرب أيضا عن الشكر والتقدير إلى الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي الذين غادروا المجلس على جهودهم الإيجابية للدفاع عن المصالح العربية مع خالص التهاني وأطيب التمنيات للأعضاء العرب الجدد في المجلس بالتوفيق والنجاح على أمل الاستمرار على نفس المنهج لتحقيق المزيد من المكاسب للوطن العربي.

أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية

القسم الأول

نتائج أعمال المجموعة العربية
المشاركة في مؤتمر العمل الدولي
الدورة 103 – 2014

الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية
الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014
جنيف، الثلاثاء 27 مايو/ أيار 2014

كما جرت العادة لتنظيم دورات مؤتمر العمل الدولي فقد تم تخصيص اليوم الذي يسبق حفل الافتتاح لعقد اجتماعات الفرق الثلاثة (حكومات - أصحاب عمل - عمال) واجتماعات المجموعات الإقليمية ومنها المجموعة العربية . وفي هذا الإطار وبالنظر إلى تأجيل الدورة 41 لمؤتمر العمل العربي وبناء على قرار الدورة 80 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، مارس/ آذار 2014) المتعلق بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 (جنيف 28 مايو/ أيار 12 يونيو/ حزيران 2014) عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي وذلك يوم **الثلاثاء الموافق 27 مايو/ أيار 2014** بمقر منظمة العمل الدولية بجنيف بهدف تسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية من خلال دعم التنسيق والتعاون فيما بينها وإيجاد رؤية عربية توافقية واضحة بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وفق تطلعات واحتياجات المنطقة العربية في المرحلة القادمة.

شارك في أعمال هذا الاجتماع نحو 170 شخصا من رؤساء وأعضاء الوفود العربية وعدد من وزراء العمل والشؤون الاجتماعية العرب وكذلك عدد من السفراء العرب بجنيف بالإضافة إلى وفد منظمة العمل العربية برئاسة معالي المدير العام السيد أحمد محمد لقمان، وتولت منظمة العمل العربية الأمانة الفنية لاجتماعات وأنشطة المجموعة العربية.

وتم تزويد المشاركين في الاجتماع بالوثائق التي أعدتها منظمة العمل العربية في إطار الإعداد والتحضير للدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 وهي:

- تقرير يتكون من جزئين: يتناول الجزء الأول اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية والموضوعات التي تدخل ضمن اهتماماتها ويتضمن الجزء الثاني معلومات أساسية عن سير أعمال الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 وملخص للتقارير المطروحة للنقاش ضمن جدول أعمال المؤتمر.
 - تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري وفي جنوب لبنان (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية)
 - مشروع ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي للمؤتمر بشأن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة.
 - دليل إرشادي للدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014.
 - دليل لمدينة جنيف
 - قائمة بأسماء ممثلي منظمة العمل العربية في اللجان الفنية للمؤتمر واللجان المنبثقة عن المجموعة العربية.
- وتضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية:

البند الأول: المسائل الإجرائية

رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة.

البند الثاني: 1- رئاسة الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

2- تشكيل مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2014 – 2017)

البند الثالث: ضيوف شرف الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014.

البند الرابع: متابعة تنفيذ قرار مؤتمري العمل الدولي لعامي 1974، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

(ب) عقد ملتقى دولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين على هامش أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014.

البند الخامس: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند السادس: التعاون الفني لصالح البلدان العربية .

البند السابع : الإصلاح الداخلي وحصة التوظيف العربية.

البند الثامن : اولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015 .

البند التاسع: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

افتتاح الاجتماع:

افتتح معالي السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالمشاركين مع التأكيد على أهمية الموضوعات المطروحة على هذه الدورة والتي تدخل ضمن اهتمامات المنطقة العربية وعلى حرص المنظمة على الاستمرار في عقد مثل هذه الاجتماعات التحضيرية الهامة للدفاع على خصوصيات الوطن العربي وخدمة مصالحه ثم دعى معالي السيد نصار الربيعي وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق لتزأس الاجتماع بصفته رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية نظرا لعدم تمكن معالي السيد/ محمد الغازي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر من الحضور والتي تعود لها الرئاسة وفق العرف المعمول به باعتبارها رئيسة الدورة 40 لمؤتمر العمل العربي لعام 2013.

بعد ذلك ألقى معالي السيد/ نصار الربيعي وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق كلمة رحب فيها بالمشاركين وأعرب عن الشكر والتقدير إلى معالي السيد/ أحمد محمد لقمان على مواصلة عقد هذا الاجتماع السنوي الهام الذي يأتي تمهيدا لانطلاق أشغال الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 وعلى ما يبذله من جهود لتعزيز التعاون بين الوفود العربية وتقريب مواقف المجموعة العربية حول أهم الموضوعات المطروحة للنقاش والتي تدخل ضمن اهتمامات المنطقة العربية في إطار توافقي بالإضافة إلى الإحاطة بمجريات وسير أعمال المؤتمر. كما أكد معاليه على ضرورة تكثيف التواجد العربي في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر والمشاركة الفعالة للدفاع عن المصالح العربية.

ثم تناول معالي السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية الكلمة وتعرض بقدر من التفصيل إلى الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذا الاجتماع مع توضيح المواقف العربية في هذا الشأن، ثم

قدم المعلومات المتوفرة بشأن ضيوف الشرف وتشكيل هيئة مكتب الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 والمناصب الأخرى مبينا أن دولة رئيس الوزراء بالمملكة الأردنية الهاشمية سيكون من أبرز ضيوف هذه الدورة و سيلقى كلمة امام الوفود في جلسة خاصة بتاريخ 2014/6/9 وأن معالي السيد عمار الينباي وزير الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية سيشارك كمتحدث في الحلقة النقاشية التي ستعقد بتاريخ 2014/06/09 ضمن قمة عالم العمل مع التأكيد على أهمية الحضور العربي المكثف لهذا النشاط.

كما استعرض معاليه الترشيحات العربية لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2014 – 2017) مؤكدا على أهمية التوصل إلى توافق عربي حول المرشحين العرب لشغل هذه المناصب وتقديم الدعم اللازم لهم. كذلك استعرض معاليه الترتيبات والإجراءات التي اتخذتها منظمة العمل العربية بالتنسيق مع وزارة العمل بدولة فلسطين بشأن الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والمعرض المصاحب للملتقى من منتجات حرفية وصناعات تقليدية فلسطينية وذلك يوم الأربعاء الموافق 4 يونيو/ حزيران 2014 الساعة السادسة مساء في القاعة رقم (19) بقصر الأمم، مؤكدا على أن أعضاء الوفود العربية هم أصحاب الدعوة.

أيضا تعرض معالي المدير العام إلى فعاليات الاجتماع الدوري بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 27 مايو / أيار 2014 الساعة 10.30 صباحا بقصر الأمم.

هيئة مكتب المؤتمر :

- رئيس الدورة: السيد/ دنيال فوناس دي ريوخا – (الأرجنتين)
- نائب الرئيس عن الحكومات: السيد/ ألكسندراس ألكسندريس (اليونان)
- نائب الرئيس عن أصحاب العمل: السيدة/ جاكلين موجو (كينيا)
- نائب الرئيس عن العمال: السيد/ طكأكي ساكورادا (اليابان)

لجنة اعتماد العضوية

- ممثل فريق الحكومات: السيد/ مازوكا (زمبابوي)
- ممثل أصحاب العمل: السيدة/ ليديجا هورفاتيك (كرواتيا)
- ممثل العمال: السيدة/ سارة فوكس (الولايات المتحدة)

ضيوف الشرف:

- دولة الرئيس عبدالله النصور رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية
- دولة رئيس وزراء منغوليا
- البرفسور/ ديباك نيار – أستاذ الاقتصاد بجامعة جواهر لال نهرو (الهند)

قمة عالم العمل والحلقة النقاشية / يوم الإثنين 9 يونيو 2014
المتحدثون:

- كلمة السيد غاي رايدر – المدير العام لمكتب العمل الدولي
- كلمة السيد/ ديباك نيار – أستاذ الاقتصاد بجامعة جواهر لال نهرو بالهند.
- كلمة السيد / دنيال فونس – رئيس المؤتمر

جلسة خاصة :

- كلمة دولة الرئيس عبدالله النصور رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية
- كلمة دولة رئيس وزراء منغوليا

الحلقة النقاشية:

المشاركون:

- معالي السيد/ عمار الينباغي – وزير الشؤون الاجتماعية (تونس)
- معالي السيد/ نفاريت – وزير العمل (المكسيك)
- معالي السيد/ ديما بيليس – وزير العمل والتشغيل (الفلبين)
- معالي السيد/ نيكولا شميت – وزير العمل والتشغيل (لوكسمبورغ)
- السيدة/ شاران بارو – سكرتير عام اتحاد النقابات الدولي.
- ممثل عن أصحاب العمل

تشكيل اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية:

1- لجنة التنسيق

تتكون هذه اللجنة من 6 أعضاء عن كل فريق وتبقى مفتوحة لمن يرغب في ذلك وتشكلت على النحو التالي:

- حكومات : العراق - فلسطين – المغرب – مصر – الكويت – البحرين
- أصحاب العمل :

حمد العمر (الكويت) – عبد العزيز الرفاعي (البحرين) –

صالح الحميدان (السعودية) – سعيد حمادة (لبنان) –

محفوظ ميقاتلي (الجزائر) – أحمد أبو الجس (العراق).

- عمال : فايز المطيري (الكويت) – غسان غصن (لبنان) –

نور الدين الهادي (المغرب) – نرمين الشريف (ليبيا) – ستار دنيوس

(العراق) جبالي المراغي (مصر)

2- لجنة الصياغة:

تتكون هذه اللجنة من 8 أعضاء (4 عن الحكومات – 2 عن أصحاب العمل – 2 عن العمال) وتشكلت على النحو التالي:

- حكومات : سلطنة عمان – الجزائر - فلسطين – لبنان

- أصحاب العمل : محمد العامر (البحرين) – حسين زنكنة (العراق).

- عمال : أبوبكر الصديق (السودان) – محمد طيب حمارنية (الجزائر)

3- الفرق الثلاثية للجان الفنية:

يتكون كل فريق من 3 أعضاء (عضو واحد عن كل فريق)، وتشكلت هذه الفرق التنسيقية على النحو التالي:

1-3 لجنة تطبيق المعايير

- حكومات : العراق
- أصحاب العمل : رضا الصالح (سلطنة عمان)
- عمال : محمد العربي قباح (المغرب)

2-3 لجنة العمل الجبري:

- حكومات : مصر
- أصحاب العمل : علي الحسين (الكويت)
- عمال : أنطوان أنطون (لبنان)

3-3 لجنة القطاع غير المنظم

- حكومات : لبنان
- أصحاب العمل : حسن بقال (المغرب)
- عمال : عبد الزريج (العراق)

4-3 لجنة المناقشة المتكررة

- حكومات : تونس
- أصحاب العمل: مقدم الجعفري (العراق)
- عمال : عادل محمد صالح (السودان)

نتائج الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية:

بمناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع تم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

1- الشكر والتقدير إلى معالي السيد أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية على ما يبذله من جهود متواصلة للارتقاء بقضايا العمل والعمال في المحافل العربية والدولية على حد سواء من خلال تعزيز التعاون العربي ودعم التنسيق فيما بين البلدان والوفود العربية في مختلف الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات المنطقة العربية في إطار التوافق والتكامل من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة في الوطن العربي.

2- تتمين جهود منظمة العمل العربية في إعداد الوثائق الخاصة باجتماعات وأنشطة المجموعة العربية وما تم اتخاذه من ترتيبات وإجراءات فنية ولوجستية لتسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية في اجتماعات مؤتمر العمل الدولي والدفاع على المطالب والمصالح العربية.

والشكر أيضا على الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية التي اتخذتها المنظمة بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والمعرض المصاحب له لمجموعة من المنتوجات الحرفية والتقليدية الفلسطينية مع توفير جميع مقومات إنجاح هذا المنقنى وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

3- تـمـيـن جـهـود جـمـيـع الأـطـراف الـتي سـاـهـمـت فـي إـبـجـاد تـوافـق عـرـبـي حـول المـرـشـحـيـن العـرـب لـعـضـويـة مـجـلـس إـدـارـة مـكـتـب العـمـل الـدـولـي لـلـفـتـرة (2014 – 2017) و بـوجـه خـاص البـلـدان العـرـبـيـة لـغـرب آسـيا حـيـث تـم الـاتـفـاق عـلى دـعـم تـرـشـيـحـات كـل مـن:

- حـكـومـات:

- الإـمـارات (أصـيـل)
- الأـردن (مـنـاوب)
- البـحـريـن (مـنـاوب)

- أصـحاب العـمـل

- السـيـد خـلـيـفـة خـمـيـس مـطـر (أصـيـل / الإـمـارات)
- السـيـد عـثـمـان الرـيـس (مـنـاوب/ البـحـريـن)
- السـيـد فـؤـاد بـلـبـول (بـدـيـل / لـبـنـان)

أما بالنسبة للبلدان العربية لشمال إفريقيا فهي تطبق نظام الدوران وفق اتفاق طرابلس لعام 1975.

4- يتم اختيار المتحدثين في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى من غير العرب ومن مناطق مختلفة في العالم على النحو التالي:

- ممثـل عـن الحـكـومـات يـتـم اخـتـياره مـن قـبـل سـعـادـة السـفـير الـدـكـتـور إـبـراـهـيـم خـريـشـه – سـفـير فـلـسـطـيـن بـجـنـيـف.
- ممثـل عـن فـرـيـق أصـحاب العـمـل يـتـم اخـتـياره مـن قـبـل السـيـد خـلـيـفـة خـمـيـس مـطـر (أصـحاب العـمـل / الإـمـارات)
- ممثـل عـن العـمـال يـتـم اخـتـياره مـن قـبـل السـيـد غـسـان غـصـن (عـمـال / لـبـنـان).

5- التـأكـيـد عـلى أـهـمـيـة تـأمـيـن تـغـطـيـة إـعـلامـيـة مـسـمـوعـة و مـرئـيـة و مـكـتـوبـة لـلـمـلتـقى التـضـامـنـي عـلى أـوسـع نـطـاق مـمـكـن.

6- التـأكـيـد عـلى أـهـمـيـة تـظـافـر جـهـود الـوفـود العـرـبـيـة الـثـلاثـيـة التـكوـيـن و البـعـثـات الدائـمة للـبـلـدان العـرـبـيـة بـجـنـيـف لإـنـجـاح المـلتـقى التـضـامـنـي و تـأمـيـن الحـضـور المـكـثـف مـن مـخـتـلـف القـارات فـي العـالم.

7- الشـكـر و التـقـديـر إـلى مـنـظـمة العـمـل العـرـبـيـة ووزـارة العـمـل بـالمـمـلـكة العـرـبـيـة السـعـودـيـة و البـنـك الـدـولـي عـلى الجـهـود المـبـذولـة و عـلى حـسـن التـعـاوـن و تـوفـيـر جـمـيـع المـقـومـات الـتي أـدت إـلى إـنـجـاح المـنـتـدى العـرـبـي الـثـانـي لـلـتـنـمـيـة و التـشـغـيـل نـحو حـمـايـة اجـتـمـاعـيـة و تـنـمـيـة مـسـتـدامـة (الـريـاض، فـبـرايـر/ شـبـاط 2014) و الخـروج بـوثـيـقـة مـتمـيـزة تـمـثـلت فـي إـصـدار إـعـلان الـريـاض لـلـتـنـمـيـة و التـشـغـيـل و دـعـوة أطـراف الإـنتـاج إـلى التـمـسـك بـهـذا الإـعـلان كـمـرـجـعـيـة عـرـبـيـة لـاسـتـرـاتـيـجـيـات التـنـمـيـة فـي الـوطـن العـرـبـي لـما بـعـد عـام 2015.

8- اسـتـمـرار المـطـالـبـة بـزـيـادـة حـصـة التـوظـيـف العـرـبـيـة فـي مـنـظـمة العـمـل الـدـولـيـة و دـعـم تـوجـهـات المـديـر العـام لـمـكـتـب العـمـل الـدـولـي فـي عـمـليـة الإـصـلاح الـداخـلي و مـعـايـير الـاخـتـيار و التـوظـيـف تـمـاشـيا مـع مـناقـشـات الـدـورـة (320) لـمـجـلـس إـدـارـة مـكـتـب العـمـل الـدـولـي (جـنـيـف، مـارـس / آذار 2014) لـهـذا المـوضـوع.

- 9- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية على استجابتها لبعض المطالب العربية في مجالات التوسع في استخدام اللغة العربية وكذلك الدعم والتعاون الفني لصالح البلدان العربية وبوجه خاص في فلسطين.
- 10- التأكيد على أهمية مشاركة الوفود العربية بشكل مكثف وفعال في مختلف اللجان المنبثقة عن الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 لحماية المصالح العربية.
- 11- حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على التعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية على الإسراع في اتخاذ التدابير المناسبة للتصديق عليه من أجل توسيع التمثيل العربي والإفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2014 – 2017)

أسفرت انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2014 – 2017) التي جرت يوم الإثنين 2 يونيو/ حزيران 2014 على حصول المجموعة العربية على 13 مقعداً تتوزع على النحو التالي:

1- حكومات:

- الإمارات / أصيل
- الجزائر / أصيل
- السودان / أصيل
- الأردن / مناوب
- البحرين / مناوب
- موريتانيا / مناوب

2- أصحاب العمل:

- السيد/ خليفة مطر الإمارات / أصيل
- السيد/ محفوظ ميقاتلي الجزائر / أصيل
- السيد/ عثمان الرئيس البحرين / مناوب
- السيد/ جمال بلحروش / المغرب / مناوب
- السيد/ فؤاد بلبول / لبنان / بديل

3- العمال:

- السيد/ مازن المعاينة / الأردن / مناوب
- السيدة/ آمال العمري / المغرب / مناوب

ممثلو منظمة العمل العربية
في اللجان الفنية للمؤتمر وفي لجان التنسيق العربية

أ- لجان المؤتمر

- 1- لجنة تطبيق المعايير
السيد/ رايح مقديش
- 2- لجنة المناقشة المتكررة حول الهدف الاستراتيجي بشأن العمالة
السيد/ رضا قيسومة
- 3- لجنة العمل الجبري
السيد/ رايح مقديش
- 4- لجنة القطاع الغير منظم
السيد/ إسلام سناء

ب- لجان التنسيق العربية

- 1- لجنة التنسيق
السيد/ رضا قيسومة
- 2- لجنة الصياغة
السيد/ رضا قيسومة
- 3- الإعداد للملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين
السيد رضا قيسومة
الآنسة دينا سعيد
السيدة زهيرة قصبوي

المنسق العام: السيد رضا قيسومة 0798841839

الاجتماع التنسيقي
بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف
جنيف 2014/05/27

عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التشاوري والتنسيقي السنوي بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف برئاسة معالي السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وذلك في تمام الساعة 10.30 صباحا في قصر الأمم بجنيف وبحضور سعادة السفير محمد الخليلي المندوب الدائم لجامعة الدول العربية وعدد من السفراء العرب وممثلي البعثات العربية بجنيف كما شارك في الاجتماع معالي الدكتور/ أحمد مجدلاني وزير العمل بدولة فلسطين الشقيقة.

تضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية:

1- المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل (الرياض، فبراير / شباط 2014)

2- الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

3- انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2014 – 2017)

4- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

افتتح معالي السيد أحمد محمد لقمان الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسادة الحضور موضحا أن المنظمة قد دأبت على عقد هذا الاجتماع قبيل انعقاد مؤتمر العمل الدولي لدعم التنسيق والتشاور حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر والتي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات المنطقة العربية وأن النجاح الذي حققه هذا الاجتماع في السنوات الماضية جعلنا نحرص سويا على عقده لتوحيد المواقف العربية حول المسائل المطروحة في مؤتمر العمل الدولي، واستعرض معاليه نتائج المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي عقدته المنظمة في الرياض فبراير / شباط 2014 والأنشطة التي تنظمها المنظمة باسم المجموعة العربية على هامش أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي وتشمل الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية والملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين، كما قدم معاليه شرحا لبنود جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي موضحا أبرز الاتجاهات للمجموعة العربية لتنسيق المواقف والدفاع عن مصالح المنطقة العربية وموقف المجموعة العربية بشأن دعم الترشيحات العربية لانتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2014 – 2017)، كما أحاطهم علما بصورة الاتصالات مع منظمة العمل الدولية حول القضايا التي تهم المنطقة العربية.

وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع، أعرب السادة السفراء العرب عن بالغ تقديرهم للجهد الكبير الذي يبذله معالي السيد/ احمد محمد لقمان من جهود للتحضير الجيد لهذا الاجتماع والوثائق القيمة التي أعدتها المنظمة والتي تزداد اهميتها بالحضور الكثف و المتميز وما أسفر عنه هذا الاجتماع من توحيد لمواقف المجموعة العربية بما يخدم المنطقة العربية حيث ابدى المشاركون حرصهم لنقل هذه التجربة إلى منظمات دولية مناظرة، كما أعرب معالي الدكتور/ أحمد

مجدلاني وزير العمل الفلسطيني عن تقديره للجهود الكبيرة التي يبذلها معالي السيد/ احمد محمد لقمان وأنه قد كلف من فخامة رئيس دولة فلسطين بتكريم المدير العام في إطار جهوده التي بذلها طيلة مدة ولايته ودعمه القضية الفلسطينية وأكد سيادته على أهمية المشاركة العربية الكبيرة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة باعتباره يوما عربيا.

أيضا أوضحت سعادة السفيرة نجلاء رياشي عساكر، سفيرة الجمهورية اللبنانية بجنيف أن الاجتماع التنسيقي الذي تم عقده بين سعادة سفراء البلدان العربية بجنيف ذوي العلاقة بترشيحات حكوماتهم لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2014 – 2017) (لبنان – الأردن – الإمارات – البحرين) قد أسفر عن اتفاق يقضي بتنازل الجمهورية اللبنانية لصالح دولة الإمارات العربية المتحدة كعضو أصيل على أن يتم دعم ترشيح لبنان لهذا المنصب في انتخابات الولاية القادمة للمجلس.

اجتماع لجنة الصياغة جنيف 29/05/2014

تم عقد اجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية، يوم الخميس الموافق 29 مايو / أيار 2014 بمقر البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف. بحضور جميع أعضائها وهم:

- حكومات: سلطنة عمان – الجزائر - فلسطين – لبنان
- أصحاب العمل: عبد الوهاب العامر (البحرين) – حسين زنكنة (العراق).
- عمال: أبوبكر الصديق (السودان) – محمد طيب حمارنية (الجزائر)

- السيد رضا قيسومة (البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف)

وبدراسة ومناقشة التقرير التحليلي للمدير العام لمكتب العمل العربي حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي للدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 بشأن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة ، توصلت اللجنة إلى وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على هذا التقرير الأخير.

وتم إرسال الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية إلى السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي مع رسالة إرفاق من المدير العام لمنظمة العمل العربية، طلب فيها ترجمة الملاحظات باللغات المعتمدة في منظمة العمل الدولية وتوزيعها على أعضاء المؤتمر إسوة بالوثائق الأخرى.

كما تم تزويد المشاركين في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية العربية المحتلة الأخرى بنسخة من الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية

مرفق الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية.

اجتماع لجنة التنسيق
المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية
جنيف 2014/06/03

عقدت منظمة العمل العربية اجتماع لجنة التنسيق العربية التي تم تشكيلها من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية (جنيف، 27 مايو/ أيار 2014) يوم الثلاثاء الموافق 3 يونيو/ حزيران 2014 في قصر الأمم بجنيف برئاسة معالي السيد أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وحضور نحو 30 مشاركا بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية.

يندرج هذا الاجتماع ضمن أنشطة الوفود العربية المشاركة في الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 بهدف متابعة سير أعمال اللجان الفنية والتعرف على اتجاهات المناقشات ومواقف المجموعات الإقليمية حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها من أجل تحديد موقف عربي توافقي حول هذه القضايا وفق مصالح واحتياجات المنطقة العربية. وتضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية:

1- انتخابات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية للفترة 2014 – 2017

2- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين

3- لجنة تطبيق الاتفاقيات

4- لجنة العمل الجبري

5- لجنة تسيير الانتقال من القطاع غير المنظم

6- لجنة المناقشة المتكررة بشأن التشغيل

افتتح معالي السيد أحمد محمد لقمان الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسيدات والسادة الحضور مؤكدا على أن الأهداف المرجوة من عقد هذا الاجتماع الهام تتمثل في التعرف على توجهات كل لجنة من لجان مؤتمر العمل الدولي وتحليل مناقشات الموضوعات المعروضة عليها وإتاحة الفرصة أمام الوفود العربية لتبادل وجهات النظر وتقريب مواقف الأطراف الثلاثة بشأن هذه الموضوعات مما يساعد على تفعيل دور ومشاركة الوفود العربية في مختلف لجان المؤتمر في شكل تكتل عربي يركز على المصالح المشتركة والمواقف الموحدة.

ثم تقدم معاليه بخالص التهاني إلى الأعضاء العرب من حكومات وأصحاب عمل وعمال الفائزين في انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2014 – 2017) مع تمنياته لهم بالتوفيق والنجاح

في مهامهم وتحقيق المزيد من المكاسب للبلدان العربية، مع التعبير عن أسفه لخسارة منصب عضو أصيل في فريق العمال العرب واستخلاص الدرس لتدارك هذا الإخفاق في المستقبل.

أيضا استعرض معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية الترتيبات واللمسات الأخيرة المتعلقة بإنجاح الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومعرض منتوجات حرفية وتقليدية فلسطينية مصاحب للملتقى وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا النشاط الهام مع إحاطة المشاركين في الاجتماع بأسماء المتحدثين في الملتقى التضامني.

ثم قدم ممثلو الفرق الثلاثية المشكلة لمتابعة أعمال اللجان الفنية للمؤتمر ملخص عن المناقشات التي جرت داخل كل لجنة وذلك على النحو التالي:

- لجنة تطبيق المعايير: السيد/ كاظم الشمخي (حكومات – العراق)
- لجنة العمل الجبري السيدة/ فاطمة أمين (حكومات – مصر)
- لجنة القطاع غير المنظم السيد/ عبد الله رزوق (حكومات – لبنان)
- لجنة المناقشة المتكررة بشأن التشغيل: السيد/ محمد صالح الشطي (حكومات – تونس)

وبمناقشة مختلف الموضوعات المطروحة على جدول أعمال لجنة التنسيق العربية يوصي المشاركون بما يلي:

- يعبر المشاركون عن ارتياحهم للمشاركة المكثفة والتواجد المتواصل للوفود العربية في لجان المؤتمر بالمقارنة مع السنوات الماضية.
- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على جهودها الهادفة إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوفود العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي وكذلك على توفير جميع مقومات إنجاح الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومعرض منتوجات حرفية وتقليدية فلسطينية مصاحبة له وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا النشاط الهام.
- التأكيد على أهمية تبني الوفود العربية الرؤية التوافقية المشتركة حول مختلف الموضوعات والدفاع عنها في إطار كتلة عربية موحدة سواء ضمن اللجان أو الفرق أو المجموعات الإقليمية التي يشاركون فيها مما يساعد على تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية.

- بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من التوسع في استخدام اللغة العربية والمطالبة بتحسين الترجمة الفورية إلى اللغة العربية في اجتماعات اللجان والجلسة العام.
- ضرورة معالجة بعض الخلافات بين الوفود العمالية العربية من أجل تعزيز التنسيق ودعم التعاون فيما بينها لخدمة البلدان العربية ومنع تكرار ما حصل في انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2014 – 2017) في المستقبل.

**الملتقى الدولي للتضامن
مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
جنيف 2014/6/4**

عقدت منظمة العمل العربية الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى مساء يوم الأربعاء 2014/06/04 بمبنى قصر الأمم بجنيف وذلك على هامش أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 بحضور أكثر من (560) مندوبا يمثلون المجموعات الإقليمية المختلفة المشاركة في أعمال المؤتمر بما في ذلك وزراء العمل والسفراء ورؤساء الوفود من حكومات ، أصحاب أعمال وعمال وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الانسان

افتتح السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية للقاء بكلمة عبر فيها عن ترحيبه بالحضور وتقديره لهم واعتبر أن تواجدهم يعكس انحيازهم للمبادئ السامية والقيم النبيلة التي يحملونها والتي قامت عليها منظمة العمل الدولية مؤكدا على أن بطش القوة وقهر الشعوب لايسلب حقوق الشعوب في الحياة وأن من حق الشعب الفلسطيني أن يعيش حياة كريمة في وطن مستقل، كما أعرب عن استيائه من مضي قوات الاحتلال الإسرائيلي قدما في فرض القيود على تنقل الأفراد والسلع والبضائع وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وانتهاكاتها للحق في العمل والتعليم ومواصلة الاعتقالات التعسفية وسوء معاملة الأسرى وأنه بقدر ما يؤكد ذلك إصرارا على انتهاك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق العمل والعمال بقدر ما هو أيضا انعكاس طبيعي لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والذي يجب عليه أن ينتقل من مرحلة القول إلى مرحلة الفعل وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوكه طوال الحقبة الماضية تجاه الممارسات الإسرائيلية في انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، حتى بتنا مطالبين بمنح الشعب الفلسطيني جائزة نوبل في الصبر والجلد وتحمل المعاناة الذي يشارك المجتمع الدولي في استمرار ظلمه وكذلك إصراره بحقه في الحياة وإنشاء دولته المستقلة كما أضاف أن تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول أوضاع عمال وشعب فلسطين قد شخص واقعا مؤلما مستمرا يتزايد عاما بعد عام وقد قدمت المجموعة العربية ملاحظات بشأن طلب أخذها بعين الاعتبار حتى يتسنى تبني خطوات عملية وحشد دعم دولي لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

واختتم كلمته بأن فلسطين تزدهو بأشجار وأغصان الزيتون وقوات الاحتلال الإسرائيلي حريصة على اجتثاثها وقطعها رغم أنها تعبر وترمز إلى السلام ولكنه على يقين بأن كل غصن وشجرة زيتون قطعها قوات الاحتلال سيزرع غيره الآلاف من أشجار الزيتون بسواعد شباب وعمال فلسطين لتبقى أرض السلام والأمان والمحبة حتى ولو كره ذلك من يسعون في الأرض فسادا، وأنه لن يطول الوقت حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقه في بناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

ويمكن عرض ابرز ما جاء في كلمات المتحدثين كالتالي :

كلمة السيد/ غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية

أعرب عن حرصه لحضور هذا الملتقى للتضامن مع الشعب الفلسطيني كما أبدى إعجابه بكفاح الشعب الفلسطيني رغم كل الصعوبات ليعيش في حرية وسلام على أرض دولته المستقلة كما أشار إلى أن:

- الأوضاع في فلسطين استمرت في التدهور مقارنة بالسنة الماضية ولا أبالغ في القول أنها قد أصبحت متفجرة وخطيرة حيث أن معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني تراجع إلى 2% والبطالة زادت حتى وصلت إلى 25% ووضع الشباب مأساوي حيث بلغت نسبة البطالة بينهم إلى 40% وأن منظمة العمل الدولية ترى أن الوسيلة الوحيدة لإزالة معاناه الشعب الفلسطيني هو إنهاء الاحتلال.

- كما وجه الشكر لكل من قدم الدعم المادي أو الفني لفلسطين في ظل هذه الظروف الصعبة وأعرب عن التزام منظمة العمل الدولية على تقديم الدعم لتعزيز التعاون بين الشركاء الاجتماعيين في فلسطين ودعم سياسات التشغيل وتوفير الحماية الاجتماعية.

- كما أعرب عن أمله في أن تتحقق أحلامنا جميعا في وجود دولة فلسطينية مستقلة لنستقبلها في منظماتنا ضمن الدول المستقلة.

كلمة سعادة السيدة ريجينا ماريا دونلوب – سفيرة دولة البرازيل بجنيف عن الحكومات

سجلت بقلق كبير ما جاء في تقرير المدير العام حول أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة مؤكدة على أن تكرار الأمور لا يعني قبولها بل يستدعي معالجة سريعة فالعمال الفلسطينيون يعيشون في مأساة وتدهور في أوضاعهم المعيشية وأكدت على ضرورة إيجاد حل عادل وشامل للنزاع من خلال حل الدولتين وأن تحقيق العدالة الاجتماعية يبقى رهين خلق فرص عمل وذلك لا يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال مبينة أن الحوار وحده الكفيل بالتوصل إلى حلول عادلة بما يحقق السلام الدائم.

كلمة سعادة السيد برنت ولتون – الأمين العام للمنظمة الدولية لأصحاب الأعمال (عن أصحاب الأعمال)

أعرب خلالها عن تضامنه الكامل مع عمال وشعب فلسطين وأشار إلى أن تقرير منظمة العمل الدولية متميزا حيث أنه يصف وضعاً مأساوياً وحزينا وأن كان سعيدا بتواجهه في هذا المحفل ولكنه لا يجد سببا للسرور فالتعاطف وحده لا يكفي وإنما يجب أن تكون هناك أفعال وأنه ينبغي على المجتمع الدولي ألا يالوا جهدا لتحقيق السلام لأن ذلك هو الذي سيؤدي لنتائج حقيقية بالوصول إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وأعرب باسم أصحاب العمال عن الاستعداد لتقديم الدعم لخلق فرص العمل وإعطاء الحقوق لأصحابها في دولة فلسطين.

سعادة السيد لوك كرتبيك – رئيس فريق العمال (عن العمال)

أعرب عن تضامن فريق العمال وتضامنه شخصيا مع عمال وشعب فلسطين وأبدى قلقه حول أوضاع العمالة في الأراضي العربية المحتلة والتي أشار إليها تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذي يصف وضعاً مأساوياً للعمال حيث أنهم يعملون بدون حماية ويعانون من التمييز وكذلك من البطالة إضافة إلى أن أوضاع حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية متدهورة من جراء الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية كما أكد على ضرورة بذل الجهود لإنهاء الاحتلال وأن انتعاش الإقتصاد الفلسطيني يستلزم تدابير حقيقية للوصول إلى الحل الذي نصت عليه قرارات الأمم المتحدة وبذل الجهود لمساعدة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم والوصول إلى سلام حقيقي.

كلمة الدكتور أحمد مجدلاوي – وزير العمل دولة فلسطين

ألقى كلمة نقل خلالها تحيات فخامة الرئيس محمود عباس (أبومازن) وشكر كل من حضر في هذا اليوم التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري وجنوب لبنان لأن ذلك يعبر عن التضامن مع شعب تواق للحرية والاستقلال، كما أشار إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2014 سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني وأنه خلال هذا العام ستعقد العديد من الفعاليات التضامنية لتكريس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

كما أوضح أن المصالحة الوطنية هدفها إنهاء حالة الانقسام وإعادة الزخم للقضية الفلسطينية لإقرار حق للشعب الفلسطيني في بناء دولته وأن القيادة الفلسطينية ما زالت ترغب في الجلوس على مائدة المفاوضات ولكي يتم ذلك ينبغي إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين والوقف الشامل للمستوطنات ومحاولات تهويد القدس ورسم حدود الدولتين.

وأشار إلى أن تقرير مدير عام منظمة العمل الدولية قد اتسم بالموضوعية ووصف الأوضاع الصعبة التي يعاني منها الإقتصاد الفلسطيني وأن هنالك تطورا في مضمون التقرير والتحليل والاستنتاجات وأعرب عن أهمية أن تقوم البعثة العام القادم بزيارة إلى الجنوب اللبناني وأكد على ملاحظات المجموعة العربية وأهمية أخذها بعين الاعتبار وطلب من السيد/ مدير عام منظمة العمل الدولية إرسال بعثة خاصة إلى قطاع غزة لتقييم الوضع وتقدير الاحتياجات وللعمل مع المنظمات المختلفة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في قطاع غزة كما طلب من مكتب العمل الدولي مواصلة جهده ودعمه لدولة فلسطين فيما يتصل ببرامج الحماية الاجتماعية والتشغيل والتدريب وأوضح أن الشعب الفلسطيني يتطلع لمساهمة المجتمع الدولي في فرض السلام العادل والشامل.

وفي ختام الجلسة التضامنية ونيابة عن فخامة الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيس دولة فلسطين قام الدكتور أحمد مجدلاوي بنكرام السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وسلمه الميدالية الذهبية ورسالة موجهة إليه من الرئيس أبو مازن تقديرا لجهوده الكبيرة في تطوير العمل العربي المشترك وإسهاماته البارزة في دعم القضية الفلسطينية.

أيضا تم تنظيم معرض للمنتوجات الحرفية والتقليدية الفلسطينية على هامش الملتقى التضامني.

كذلك أقامت منظمة العمل العربية حفل استقبال على شرف المشاركين في الملتقى التضامني.

نشاط معالي المدير العام على هامش أعمال الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي 2014

التقى معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية مع السيد جاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية وقد تضمنت محاور اللقاء ما يلي:

- التقدير لمشاركة السيد غاي رايدر في المنتدى العربي الثاني حول التنمية والتشغيل الذي احتضنته الرياض في فبراير الماضي.
- التقدير للتطور الحاصل هذا العام في إعداد التقرير للدورة 103 للمؤتمر حول معاناه عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة وما تضمنه من حيادية ونزاهة لعرض الوضع الراهن على أرض الواقع.
- أهمية أن يتم بحث هذا التقرير مستقبلا ضمن الجلسات العامة لمؤتمر العمل الدولي لأهمية الموضوع.
- أهمية الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجموعة العربية حول التقرير.
- أهمية تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول الهجرة العادلة باعتبارها إحدى سمات عالم العمل .
- بحث سبل تعزيز وتدعيم التعاون القائم بين المنظمين من خلال عقد مؤتمر إقليمي حول الهجرة.
- توجيه الدعوة لمدير عام منظمة العمل الدولية لحضور أعمال 41 لمؤتمر العمل العربي الذي ستضيفه جمهورية مصر العربية في سبتمبر القادم.
- كما التقى معالي المدير العام بمعالي الوزراء العرب والسادة رؤساء الوفود (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) وتركز النقاش حول ترتيبات الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي وأهمية التنسيق بين الوفود للتعبير عن المنطقة العربية والدفاع عن مصالحها، وكذلك تطرق النقاش إلى مؤتمر العمل العربي القادم الذي ستضيفه جمهورية مصر العربية في سبتمبر القادم والتحضيرات له.

القسم الثاني

نتائج أعمال الدورة 103

لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014

الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي جنيف، 05/28 – 2014/06/12

مقدمة:

عقدت منظمة العمل الدولية الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي في قصر الأمم وفي مقر مكتب العمل الدولي بجنيف وذلك خلال الفترة 28 مايو/ أيار - 12 يونيو/ حزيران 2014. وقد سبق حفل افتتاح أعمال المؤتمر عقد اجتماعات الفرق الثلاثة والمجموعات الإقليمية ومن بينها المجموعة العربية وذلك يوم الثلاثاء الموافق 27 مايو / أيار 2014 بهدف التنسيق بشأن هيئة مكتب المؤتمر ومختلف اللجان النظامية والفنية للمؤتمر وكذلك بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذه الدورة والتي تدخل ضمن اهتمامات المجموعات الإقليمية.

** تحسين سير أعمال مؤتمر العمل الدولي : :

قرر الفريق المعنى بشئون سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي خلال الدورة (319) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف، أكتوبر/ تشرين الأول 2013) أن يستبقي لعام 2014 معظم التدابير المجربة في الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 وطلب من المكتب تقديم المزيد من التحسينات إلى الدورة (320) لمجلس الإدارة (مارس/ آذار 2014).

وبمناقشة الوثيقة (GB.320/WP/GBC/1) بشأن تحسين سير أعمال مؤتمر العمل الدولي صدر عن الدورة (320) لمجلس الإدارة قراراً يتضمن ضمن أمور أخرى ما يلي :

أن يتم خلال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 تطبيق المقترحات الواردة في الوثيقة بصفة تجريبية مع تقديم تقرير عن هذه الإجراءات إلى الدورة (322) للمجلس (نوفمبر/ تشرين الثاني 2014)، ويمكن التعرض بإيجاز إلى أهم المقترحات الواردة في هذه الوثيقة بشأن تنظيم الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 والتي تم اعتمادها في اللجنة التنظيمية يوم افتتاح المؤتمر، وذلك على النحو التالي :

اجتماعات المجموعات :

- تعقد الاجتماعات التحضيرية للمجموعات يوم الثلاثاء 27 مايو / أيار، بعد الظهر.
 - الجلسة العامة :
 - الجلسة الافتتاحية: الأربعاء 28 مايو / أيار ، الساعة العاشرة صباحاً في قاعة الجمعية العامة في قصر الأمم. تجتمع اللجنة التنظيمية مباشرة بعد ذلك لاتخاذ القرارات بشأن برنامج المؤتمر.
 - مناقشة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام: الأربعاء 4 يونيو/ حزيران- الخميس 12 حزيران/ يونيو.
 - مؤتمر قمة عالم العمل: الاثنين 9 يونيو / حزيران.
 - اعتماد تقارير اللجان وعمليات التصويت المحتملة: الثلاثاء 10 يونيو / حزيران- الخميس 12 يونيو / حزيران.
- اللجان :

- تجتمع اللجان التقنية ولجنة تطبيق المعايير اعتباراً من يوم الأربعاء 28 مايو/ أيار ، بعد الظهر ولغاية يوم الجمعة 6 يونيو / حزيران ، بما في ذلك يوم السبت 31 أيار/ مايو. ونظراً لانتخابات مجلس الإدارة، قد تضطر اللجان إلى إعادة جدولة جلساتها بعد الظهر يوم الاثنين 2 يونيو/حزيران. والاجتماع الأخير للجنة الصياغة التابعة للجنة والمنشأة لاستعراض صك محتمل استكمالاً لاتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29)، من المزمع عقده السبت 7 يونيو / حزيران.

الانتخابات :

- تجرى انتخابات مجلس الإدارة يوم الاثنين 2 يونيو / حزيران ، بعد الظهر ومن شأن الهيئات الناخبة الثلاث أن تجتمع الواحدة تلو الأخرى اعتباراً من الساعة 2.30 بعد الظهر وحتى الساعة 6.30 مساءً.

مسائل أخرى :

- ينظم اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال يوم الثلاثاء 10 حزيران/ يونيو، و اللجنة التوجيهية التابعة للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال اجتماعها السنوي في اليوم نفسه.
- التصويت المحتمل على مشروع صك لاستكمال الاتفاقية رقم 29، المزمع إجراؤه يوم الأربعاء 11 حزيران/ يونيو، قد يجري تصويت ثان في اليوم نفسه فيما يتعلق بالتعديلات الممكنة على اتفاقية العمل البحري، 2006.
- **الأحداث الجانبية:** تتواصل السياسة العامة الرامية إلى إبقاء الأحداث الجانبية والجلسات الإعلامية عند حدها الأدنى. وينبغي أن تكون الأحداث الجانبية والجلسات الإعلامية خلال مؤتمر العمل الدولي مبادرات ذات مصلحة ثلاثية كبيرة بالنسبة إلى الهيئات المكونة.
- **الجلسة الافتتاحية للجلسة العامة:** تبقى الجلسة الافتتاحية أقصر ما يمكن، من خلال تركيز الجزء الإداري على القواعد الأساسية التي تنظم اجتماعات ومناقشات مؤتمر العمل الدولي. وبالإضافة إلى الخبرة المكتسبة العام المنصرم، ويدلي المدير العام بكلمته الافتتاحية خلال الجلسة الافتتاحية. كما تقدم رئيسة مجلس الإدارة تقريرها بإيجاز، وسوف تلي كلماتها كلمات افتتاحية لنائبي الرئيس عن مجموعة العمال وعن مجموعة أصحاب العمل.
- **مؤتمر قمة عالم العمل:** بناء على توصية الفريق العامل، سينظم مؤتمر قمة عالم العمل ليوم واحد عقب أعمال اللجان الفنية، يوم الاثنين 9 يونيو / حزيران.
- **اللجان الفنية:** كما أشير إليه بالنسبة إلى خطة العمل المؤقتة، يكون أمام اللجان المعنية بوضع المعايير ولجنة المناقشة المتكررة ولجنة تطبيق المعايير تسعة أيام عمل (28 مايو/ أيار - 6 يونيو /حزيران) لاستكمال أعمالها.
- **اعتماد تقارير اللجان الفنية (الفترة الرابعة من الجلسة العامة):** يُنشر مشروع التقرير الصادر عن كل لجنة من اللجان الفنية ، ما إن يعتمد المقررون وهيئة المكتب في كل منها، على شبكة الويب من بعد ظهر يوم الأحد 8 يونيو / حزيران . ويكون أمام أعضاء كل لجنة من اللجان التقنية 24 ساعة لتقديم تصويباتهم إلى المكتب.

- محضر الأعمال المؤقت: خلال الدورة الأخيرة للمؤتمر، في يونيو/ حزيران 2013، أُرجئت ترجمة وإصدار محضر الأعمال المؤقت (بالنسبة للكلمات الملقاة في الجلسة العامة حول تقرير المدير العام ورئيس مجلس الإدارة فقط) لما بعد المؤتمر .

وعليه، من المقترح إعادة تجربة العام المنصرم - مع مراعاة الطلب الذي تقدمت به أمانتنا مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال والمنسقون الإقليميون من أجل إطلاعهم على نحو أفضل على توقيت نشر الصيغة النهائية لمحضر الأعمال المؤقت على الموقع الإلكتروني للمنظمة خلال النصف الثاني من شهر يوليو/ تموز، وكذلك على المواعيد النهائية لتقديم التصويبات على الكلمات الفردية.

ومن أبرز الشخصيات المتميزة التي حضرت هذه الدورة وألقت كلمة أمام الوفود في جلسة خاصة دولة الرئيس عبد الله النور - رئيس الوزراء بالملكة الأردنية الهاشمية ودولة رئيس وزراء مغوليا. كما تم عقد ورشة نقاشية ضمن فعاليات قمة عالم العمل بتاريخ 2014/06/09 حول محور "التشغيل في قلب التنمية" شارك فيها معالي السيد عمار الينباغي. أيضا ومن ضمن ما تميزت به هذه الدورة حصول سعادة السفير د. رجب السقيري سفير الأردن بجنيف على ثقة المؤتمر لرئاسة اللجنة التنظيمية.

كذلك جرت انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة 2014 - 2017 يوم الإثنين الموافق 2 يونيو / حزيران 2014.

جدول أعمال قمة عالم العمل: الإثنين 9 يونيو / حزيران 2014

- كلمة رئيس المؤتمر السيد دنيال فوناس دي ريوخا
- كلمة المدير العام لمكتب العمل الدولي السيد غاي رايدر
- ورقة السيد ديباك نيار - أستاذ الاقتصاد بجامعة جواهر لال نهرو (الهند)
- فتح باب النقاش من السيد أندرو ولكير (BBC) ميسر المائدة المستديرة بمشاركة كل من:

- معالي السيد عمار اليمباغي - وزير الشؤون الاجتماعية (تونس)
- السيدة روزالندا - كاتبة دولة للعمل والتشغيل (الفلبين)
- السيد ألفونسو - وزير العمل والحماية الاجتماعية (المكسيك)
- السيد نيكولا - وزير العمل والتشغيل والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (لكسمبورغ)
- السيد إيرول - مدير عام شركة سانته فارمة (تركيا)
- السيدة شارون بورو - الأمين العام للكنفدرالية الدولية للنقابات.

جلسات خاصة

- خطاب دولة الرئيس عبد الله النور - رئيس مجلس وزراء الأردن
- خطاب دولة الرئيس نوروفين - رئيس وزراء منغوليا.

جدول أعمال المؤتمر :

طبقاً لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي يتضمن جدول أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 البنود التالية :

** البنود الدائمة :

- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام .
- البرنامج والميزانية ومساءل مالية أخرى .
- المعلومات والتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .

** بنود مدرجة من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة .

كما جرت عليه العادة ، يعالج المؤتمر ثلاثة بنود فنية وهي :

- استكمال اتفاقية العمل الجبري رقم (29) لعام 1930 لمعالجة ثغرات التطبيق وتحسين الوقاية والحماية وتدابير التعويض لتحقيق القضاء فعلياً على العمل الجبري (وضع معيار – مناقشة مفردة) .
- تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم (وضع معيار – مناقشة مزدوجة) .
- مناقشة متكررة عن الهدف الإستراتيجي المتمثل في العمالة بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة ، 2008.
- انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2014 – 2017) .

ثالثاً : البرنامج الزمني لسير أعمال المؤتمر :

الثلاثاء 27 مايو / آيار 2014 :

اتخذ مجلس الإدارة (الدورة 300 – نوفمبر / تشرين الثاني 2007) قراراً بشأن عقد اجتماعات الفرق خلال اليوم الذي يسبق افتتاح أعمال المؤتمر وذلك لتمكين اللجان الفنية من مباشرة أعمالها بداية من اليوم الأول لانعقاد المؤتمر .

وبالتالي يخصص يوم الثلاثاء الموافق 27 مايو / آيار 2014 للاجتماعات الاعتيادية للفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب عمل – عمال) حيث يتم انتخاب هيئة مكاتبها وترشيح أعضاء اللجان المختلفة وكذلك لتنظيم اجتماعات المجموعات الإقليمية ومنها المجموعة العربية التي تعقد عادة الاجتماع التنسيقي الأول بداية من الساعة السادسة مساءً بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

الأربعاء 28 مايو / أيار 2014 :

الساعة : 10:00 : حفل افتتاح المؤتمر في القاعة الرئيسية بقصر الأمم .

- دعوة الوفود لانتخاب هيئة مكتب المؤتمر وتشكيل اللجان.

- اجتماع اللجنة التنظيمية فور اختتام حفل الافتتاح لاتخاذ عدد من القرارات بشأن الترتيبات الخاصة بالمؤتمر .

الساعة : 14:30 : بدء اجتماعات اللجان ومواصلة أعمالها لغاية اعتماد تقاريرها مع نهاية الأسبوع الثاني أو بداية الأسبوع الثالث .

الأربعاء 28 مايو / أيار - السبت 7 يونيو / حزيران 2014 : أشغال اللجان

الأربعاء 4 - الخميس 12 يونيو / حزيران 2014 : مناقشة عامة في الجلسة العامة

مداخلات المندوبين - موائد مستديرة واجتماعات رفيعة المستوى - عروض خاصة - اعتماد التقارير والتصويت على الأدوات كما يمكن الدعوة لعقد جلسة عامة للمؤتمر في أي وقت إذا تطلب الأمر كما يتم عقد المؤتمر حول عالم العمل خلال هذه الفترة الزمنية .

المشاركون في المؤتمر

من خلال تقرير السيدة فيلسكيز دي أفيليس (حكومات/ السلفدور) رئيسة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي حول اعتماد أعضاء الوفود والمستشارين الفنيين للدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 والذي تم إعداده بموجب الفقرة 2 من المادة 26 من نظام العمل بالمؤتمر وكذلك التقرير الأول للجنة اعتماد العضوية بتاريخ 4 يونيو/ حزيران 2014 والتي تشكلت برئاسة السيد نجوني مازوكا (حكومات / زمبابوي) والسيدة ليديجا هورفتيك (كرواتيا) نائبة الرئيس عن أصحاب العمل و السيدة سارة فوكس (الولايات المتحدة) نائبة الرئيس عن العمال يمكن تقدير حجم المشاركين وأعضاء الوفود المعتمدين والنصاب القانوني للتصويت وذلك على النحو التالي:

- 1- يقدر عدد المشاركين في المؤتمر بنحو 4500 شخص يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية إضافة إلى وفد ثلاثي التكوين لدولة فلسطين وممثلي المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.
- بلغ عدد الدول المشاركة 165 دولة من إجمالي 185 دولة عضو في منظمة العمل الدولية.
- 2- بتاريخ 31 مايو/ أيار 2014 بلغ عدد المندوبين المعتمدين والمستشارين المعتمدين 3046 شخصا موزعين على أطراف الإنتاج الثلاثة كالتالي:

- حكومات:	328 مندوبا و 1214 مستشارا فنيا
- أصحاب العمل:	161 مندوبا و 488 مستشارا فنيا
- العمال:	161 مندوبا و 694 مستشارا فنيا
- الإجمالي:	650 مندوبا و 2396 مستشارا فنيا

وقدمت لجنة اعتماد العضوية تقريرا منفصلا عن نسب مشاركة النساء والرجال في عضوية الوفود.

3- بلغ عدد المندوبين المسجلين والذي يمثل أساس تحديد النصاب القانوني في التصويت:

- 540 مندوبا (حكومات: 311 – أصحاب عمل: 107 – عمال: 122)

- ومن ناحية أخرى بلغ عدد المستشارين المسجلين:

1900 مستشارا فنيا (حكومات: 1106 – أصحاب عمل: 308 – عمال: 486)

4- وفود غير مكتملة أو غير معتمدة.

- لا توجد أي دولة عربية ضمن الدول التي تشكلت وفودها فقط من مندوبي الحكومات.

- تلاحظ لجنة اعتماد العضوية عدم التوازن بين عدد المندوبين والمستشارين لكل الأطراف

الثلاثة في تشكيل بعض الوفود وترجو الحكومات بذل المزيد من الجهد لمعالجة هذا الخلل وفق

الفقرتين 1، 2 من المادة 3 من الدستور.

5- النصاب القانوني

- لتحديد النصاب القانوني للمؤتمر تم الأخذ في الاعتبار 33 مستشارا فنيا مناوبا غير مسجلين.

- 9 دول مشاركة في المؤتمر ولديها متأخرات في تسديد مساهمتها لمنظمة العمل الدولية وبالتالي

لا يحق لمندوبيها التصويت بموجب الفقرة 4 من المادة 13 من الدستور ومن بين هذه الدول

دولتان عربيتان وهما جيبوتي والصومال.

- يكون النصاب القانوني 276 لاعتماد نتائج التصويت حيث يتم الحصول على هذا الرقم وفق

المعادلة: إضافة 33 مندوبا مناوبا إلى 540 من المندوبين المسجلين وحذف 22 من المندوبين

المحرومين من التصويت وتقسيم النتيجة على اثنين.

كما شارك في أعمال هذه الدورة نحو 136 وزيرا أو وزير دولة من بينهم جميع وزراء العمل

والشؤون الاجتماعية في البلدان العربية وشاركت منظمة العمل العربية بوفد برئاسة معالي المدير

العام السيد أحمد محمد لقمان وعضوية كل من:

- السيد رضا قيسومة

- السيد إسلام سناء

- الأنسة دينا سعيد

- السيدة زهيرة قصبوي

حفل افتتاح المؤتمر

فى بداية الجلسة العامة تناولت السيدة فيلسكيز دي أفيليس الكلمة مرحبة بالحضور وأعلنت بصفتها رئيسة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي مفتوحة، والبداية تكون بانتخاب رئيس المؤتمر بمرجاء تقديم المرشحين لهذا المنصب.

وتحدث السيد نزييري (حكومات إيران) باسم فريق الحكومات واقترح ترشيح السيد السيد دنيال فوناس دي ريوخا (أصحاب أعمال/ الأرجنتين) لمنصب رئيس المؤتمر وهو شخص معروف من عدد كبير جدا من أعضاء الوفود الحاضرين هنا حيث شارك لأول مرة ضمن وفد أصحاب العمل بالأرجنتين عام 1976 مؤكدا أنه يعرف أكثر من أي شخص آخر طبيعة ثلاثية وثقافة منظمة العمل الدولية والحوار والتوافق. وتناول السيد رونست (أصحاب أعمال / الدنمارك) رئيس فريق أصحاب العمل الكلمة معربا عن الشكر إلى فريق الحكومات الذي سمح بأن تكون الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي برئاسة عضو من فريق اصحاب العمل مضييفا ان السيد دنيال فوناس قد سخر مسيرته المهنية إلى السياسة الدولية للعمل من خلال متابعة هذا المؤتمر بانتظام منذ 36 عاما وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن أصحاب العمل لمدة 14 سنة. ثم تحدث السيد كورتبييك (عمال/ بلجيكا) رئيس فريق العمال معربا عن سعادته لدعم ترشيح السيد دنيال فوناس لمنصب رئيس الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي مضييفا أنه تمكن من متابعة مسيرة السيد دنيال فوناس داخل منظمة العمل الدولية منذ 15 سنة.

أيضا ألقى معالي السيد طومادا وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالأرجنتين كلمة أعرب فيها عن الشكر إلى أعضاء المؤتمر على دعمهم ترشيح السيد دنيال فوناس لرئاسة هذه الدورة مع الإشادة بالدور المميز والفعال الذي يقوم به السيد دنيال فوناس ضمن شريحة واسعة من الشركاء الاجتماعيين وحواره الدائم معهم فى الأرجنتين.

بعد ذلك عقت السيدة فيلسكيز مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بالقول أنه فى حالة عدم وجود ترشيحات أخرى يسعدني أن أعلن عن انتخاب السيد دنيال فوناس دي ريوخا ممثل فريق أصحاب العمل رئيسا للدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي، وأن أدعو سيادته للجلوس فى مقعد الرئاسة. وأعرب السيد دنيال فوناس دي ريوخا فى بداية كلمته عن الشكر إلى فريق الحكومات وبوجه خاص إلى سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ترشيحه لمنصب رئيس هذه الدورة والشكر أيضا إلى زملائه السيد كورتبييك رئيس فريق العمال والسيد رونست رئيس فريق أصحاب العمل معتبرا أن هذا التوافق يعكس حقيقة الثلاثية. والشكر موصول للجميع. وبالعودة إلى الذاكرة أود أن أقول اننى لست أول أرجنتيني ينال هذا المنصب فلنفتكر كارلوس سافيدرا الذى كان اول رئيس لمؤتمر العمل الدولي ينتمى إلى أمريكا الجنوبية عام 1928 وحصل على جائزة نوبل للسلام عام 1936 وترأس الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ثم عبر عن التزامه بالقيام بدوره كرئيس للمؤتمر بكل صدق ومسؤولية وحزم وأن مهام هيئة مكتب المؤتمر تتمثل فى ضمان حرية التعبير للمشاركين وكغيرها من الحريات الأخرى فان حرية التعبير تخضع إلى قواعد واضحة وبوجه خاص من حيث لغة الكلام والوقت المحدد لها واحترام جميع المندوبين والمؤتمر نفسه وذلك بفضل تعاون الجميع.

ووفق الإجراءات المتبعة فقد تم تشكيل اللجان و هيئات المكاتب التالية:

1- لجنة اعتماد العضوية

- السيد مازوكا (حكومات / زمبابوي)
- السيدة هورفتيك (أصحاب عمل / كرواتيا)
- السيدة فوكس (عمال / الولايات المتحدة)

2- هيئة مكتب المؤتمر

- السيد دنيال فوناس (أصحاب عمل/ الأرجنتين) - رئيس المؤتمر
- السيد ألكسندر ريس (اليونان) نائب رئيس المؤتمر عن الحكومات
- السيدة موجو (كينيا) نائبة رئيس المؤتمر عن أصحاب العمل
- السيد ساكوراد (اليابان) نائب رئيس المؤتمر عن العمال

3- هيئة مكاتب الفرق

فريق الحكومات:

- السيد نزييري (إيران) - رئيس
 - السيدة أرملين (إيطاليا) - نائبة الرئيس
- فريق أصحاب العمل:

- السيد رونست (الدنمارك) رئيس
 - السيد إيشافاريا (كولمبيا) نائب الرئيس
 - السيدة جولد برغ (الولايات المتحدة) نائبة الرئيس
 - السيدة هورننغ (ألمانيا) نائبة الرئيس
 - السيد رحمن (بنغلاديش) نائب الرئيس
 - السيد ويلتون (المنظمة الدولية لأصحاب العمل) مقررا
- فريق العمال:

- السيد لوك كورتبييك (بلجيكا) رئيس
- السيد مارتينز (الأرجنتين) نائب الرئيس
- السيد جيرو (السنغال) نائب الرئيس
- السيدة بونتباخ (ألمانيا) نائبة الرئيس
- السيدة كيرني (أستراليا) نائبة الرئيس
- السيدة غونزاليس (الكنفدرالية الدولية للنقابات) مقررة

4- تشكيل اللجنة التنظيمية

- سعادة السفير د. رجب السقيري (الأردن) رئيس
- السيد ماتسوي (اليابان) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد كورتبييك (بلجيكا) نائب الرئيس عن العمال

وبموجب المادة 4 من نظام العمل بالمؤتمر تتكون هذه اللجنة من أعضاء مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (أصيل ومناوب)

البند الأول : تقارير مجلس الإدارة والمدير العام

أولاً: تقرير رئيس مجلس الإدارة

يغطي تقرير السيدة فيلسكيز دي أفيليس رئيسة مجلس الإدارة والمعروض على المؤتمر بموجب المادة (5.5.1) من نظام العمل بمجلس الإدارة أشغال المجلس خلال الفترة من الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي 2013 لغاية الآن بمعنى دورات مجلس الإدارة 318 (يونيو/ حزيران 2013) و319 (أكتوبر/ تشرين الأول 2013) و320 (مارس/ آذار 2014) مع التركيز على أبرز ماتم إنجازها في كل دورة وفق جدول أعمالها مع العلم بأن تفاصيل الأنشطة ومحاضر اجتماعات الثلاثة دورات موجودة على موقع منظمة العمل الدولية على شبكة الأنترنت. ويمكن التعرض إلى أهم ما ورد في التقرير كالتالي:

1- القسم المؤسسي:

جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي:

تدارس المجلس المقترحات المقدمة وقرارات الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 من أجل استكمال جدول أعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والدورة 105 لعام 2016 واتخذ في هذا الشأن قرارات بإدراج الموضوعات التالية:

أ- المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل اللائق والمنتج
(مناقشة عامة في الدورة 104 للمؤتمر العام 2015)

ب- العمل اللائق في سلاسل التوريدات العالمية
(مناقشة عامة في الدورة 105 للمؤتمر لعام 2016).

ج- العمل اللائق في خدمة السلام والأمن والقدرة على مواجهة الكوارث (الدورة 105 للمؤتمر لعام 2016 – مراجعة التوصية 71 بشأن التشغيل – الانتقال من الحرب إلى السلم – 1944/ نشاط معياري مناقشة مزدوجة).

د- بالنسبة لعملية التقييم المنصوص عليها في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008 على المجلس اتخاذ القرار بإدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال الدورة 105 للمؤتمر لعام 2016 أو الدورة 106 لعام 2017 مع انتهاء حلقات المناقشة المتكررة المبرمجة لسبعة سنوات حيث أن الدورة 105 للمؤتمر لعام 2016 تتضمن بند خاص بالمناقشة المتكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتم إرجاء اتخاذ القرار إلى الدورة 322 للمجلس (نوفمبر / تشرين الثاني 2014).

- دراسة التقارير السنوية بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

في مارس / آذار 2014 تدارس المجلس وثيقة مكتب العمل الدولي التي تصف طريقة تنمية وتطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في دول لم تصادق بعد على الاتفاقيات ذات الصلة. مع تسجيل 10 تصديقات جديدة عام 2013 على الاتفاقيات الأساسية وبلوغ نسبة تقديم التقارير 100% للعام الثالث على التوالي.

- **برنامج التنمية المستدامة لما بعد 2015**
في شهر أكتوبر 2013 نظر المجلس في وثيقة خاصة بهذا الموضوع وأكد من جديد دعمه للجهود المبذولة لإدراج أجندة العمل اللائق في صلب إطار التنمية لما بعد 2015.

- مسائل مرتبطة بأعمال الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي
بالنسبة لمتابعة مناقشات تقرير المدير العام قدم المجلس إلى المدير العام توجيهات بشأن تنفيذ السبعة مبادرات المتعلقة بمناخية منظمة العمل الدولية.

- بالنسبة لمتابعة القرار المتعلق بالتشغيل والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد فقد اعتمد المجلس استراتيجية المتابعة مع دعوة المدير العام إلى أخذها بعين الاعتبار عند تقديم مقترحات البرنامج والميزانية ضمن خطة العمل لعامي 2014 – 2015.

- **تقارير لجنة الحريات النقابية:**

خلال السنة الماضية نظر المجلس في 100 حالة وأجرى متابعة للإجراءات المتخذة من الدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات المتعلقة بـ 76 حالة. ولاحظ المجلس تزايد كبير في عدد الشكاوى ضد انتهاكات الحريات النقابية وقد تم اعتماد التوصيات الواردة في تقارير لجنة الحريات النقابية ذات الأرقام 368، 369، 370، 371.

- **تقارير المدير العام:**

- **الإصلاح الداخلي:**

خلال شهري أكتوبر/ تشرين الأول 2013 ومارس/ آذار 2014 قدم المدير العام إلى المجلس تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطته لإصلاح المكتب والتي حظيت بتأييد الفرق الثلاثة.

- تقارير هيئة مكتب مجلس الإدارة:

شكوى ضد البحرين لعدم احترام الاتفاقية رقم 111 لعام 1958 بشأن التمييز (الاستخدام والمهنة) بتاريخ 10 مارس 2014 تسلم مكتب مجلس الإدارة الاتفاق الثلاثي الموقع بين الأطراف الثلاثة الموقع بين الأطراف الثلاثة للمعالجة النهائية لملف العمال المسرحين من العمل بارتياح وقرر مجلس الإدارة أن الشكوى لا تتطلب إجراءات إضافية من جانبه وأعلن إغلاق ملف الشكوى المقدمة بموجب المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية.

2- قسم وضع السياسات:

2-1 جزء التشغيل والحماية الاجتماعية

بالنسبة لمتابعة القرار المتعلق بالإجراءات الهادفة لجعل العمل اللائق للعمال المنزليين (الاتفاقية 189 والتوصية 201) حقيقة على المستوى الدولي قرر مجلس الإدارة دعوة مكتب العمل الدولي إلى:

أ- الاستمرار في تطبيق الاستراتيجية حول العمل المنزلي في إطار البرنامج والموازنة 2014 – 2015.

ب- تنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى حول العمل اللائق للعمال المنزليين قبل نهاية المرحلة 2014 – 2015.

3- قسم التعاون الفني:

البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة:

أخذ مجلس الإدارة علم بأن منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة قد بدأت في تنفيذ أنشطة في إطار البرنامج الفلسطيني 2013 – 2016 لتنمية العمل اللائق لتحقيق ثلاثة أهداف وهي:

- تنمية حقوق العمال وتحسين حوكمة سوق العمل.
 - تسهيل حصول الفلسطينيين من الجنسين على عمل وموارد الرزق.
 - تدعيم إقامة نظام شامل للضمان الاجتماعي.
- وتتواصل جهود مكتب العمل الدولي للبحث في عملية الشراكة وتوفير الموارد لزيادة الموازنة المخصصة لأنشطته في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحقيق أهداف برنامجه لتنمية العمل اللائق والذي حظي بدعم ومساهمة إضافية من دولة الكويت وكذلك المبادرة المشتركة التي أطلقتها عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة.

الهجرة العادلة

وضع أجندة لمنظمة العمل الدولية

جاء اختيار المدير العام لمنظمة العمل الدولية لموضوع الهجرة على اعتبارها من السمات الرئيسية في عالم العمل اليوم حيث يبقى العمل من أهم دوافع الهجرة ويعد أحد التحديات السياسية المعقدة التي تواجهها الدول في جميع مناطق العالم .

وينقسم التقرير إلى ثلاث فصول :-

1-المضي قدماً في المناقشة.

2-الأيدي العاملة في القرن الواحد والعشرين.

3-نحو هجرة عادلة.

عنيت منظمة العمل الدولية بموضوع الهجرة منذ البداية حيث يدعو دستور 1919 على " حماية مصالح العمال عند استخدامهم في بلدان غير بلدانهم " منذ ذلك الحين تم اعتماد معايير العمل الدولية التي تتناول أوضاع العمال المهاجرين مباشرة داخل الإطار العام لقانون العمل الدولي الذي ينطبق على العمال المهاجرين والآخرين على حد سواء .

وقد عقد مؤتمر العمل الدولي مناقشات بشأن قضايا الهجرة كان آخرها في عام 2004 وفي عام 2006 وتم اعتماد الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة ، وفي مارس 2014 وافق مجلس الإدارة في دورته العادية على تقرير الاجتماع الفني الثلاثي بشأن هجرة اليد العاملة .

وتأتي أهمية الاستمرار في مناقشة موضوع الهجرة نتيجة للزيادة المستمرة ، فالיום هناك 232 مليون مهاجر يمثلون جزء كبير من قوة العمل العالمية ، كما أصبحت الهجرة في مركز الصدارة في جداول أعمال السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية حاملة معها ليس فقط شعور بالإلحاح في المجتمعات وبين صناعات القرار ولكن أيضاً مجموعة من الخلافات التي يمكن أن تهدد التماسك الاجتماعي إذا ما تركت دون معالجة.

ويتعرض التقرير إلى الأسباب الرئيسية المؤدية إلى هجرة اليد العاملة المستخلصة في الفوارق في الدخل ، البحث عن العمل اللائق ، كما تعد كذلك التغيرات الديمغرافية أحد مسببات الهجرة ، حيث نجد أن المجتمعات ذات الدخل المرتفع تتزايد فيها نسب الشيخوخة وبالتالي تواجه نقص في اليد العاملة ، وتعد حالات الصراع والقمع والتغيرات المناخية مكون آخر لمبررات الهجرة .

ويركز النقاش في هذا التقرير على ضرورة التركيز على القيم العالمية من المساواة في المعاملة وعدم التمييز حيث يجب أن يتمتع جميع العمال المهاجرين بالمساواة في الأجور نظير أعمالهم ، كما يجب أن يكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم الأساسية بما في ذلك الحقوق النقابية .

هذا وتظهر الأرقام العالمية الحديثة أن هنالك 231.5 مليون مهاجر في العالم اي حوالي 3% من سكان العالم ، بزيادة إجمالية بنحو 57 مليون مهاجر أعلى مما كان عليه في عام 2000 ، كما نجد أن عدد المهاجرين في العالم ازداد الضعف بطريقة متسارعة مما كان عليه في السنوات العشر السابقة .

ففي حين تستضيف الدول المتقدمة 51% من المهاجرين ، إلا أن الهجرة إلى هذه الدول في الواقع تباطأت في السنوات الأخيرة ، في الوقت نفسه تسارعت الهجرة فيها بين بلدان الجنوب فمن عام 2000 إلى 2013 شكلت الحركة بين بلدان الجنوب حوالي 57% ، كما نجد أن المعدل السنوي لنمو تدفقات الهجرة إلى منطقة الشرق الأوسط 6.9% في العقد الأول من هذا القرن مقارنة بـ 0.8% في العشر سنوات السابقة .

كما تشير الإحصاءات أن حوالي 48% من المهاجرين على الصعيد العالمي من النساء ، فيما يتعلق بالعمر نجد أن حوالي 28% من إجمالي المهاجرين تتراوح أعمارهم ما بين 20 34 – سنة حيث انخفضت حصة المهاجرين الذين تبلغ أعمارهم 30 سنة من 39% في عام 1990 إلى 32% في عام 2013 ، وأن 15% من إجمالي المهاجرين هم تحت سن الـ 20 وهي الفئة العمرية التي تمثل 35% من مجموع سكان العالم .

أن هناك اعتراف واسع النطاق بأن الهجرة تصدرت أولويات أجندة السياسة العالمية . ففي عام 2006 أقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية وكان من أهم نتائجها هو إقامة المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية ، وفي أكتوبر 2013 أقامت الجمعية الحوار الثاني رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية حيث تم إصدار إعلان جماعي واسع النطاق واعتباره كعلامة فارقة في النظم المنهجية متعددة الأطراف للهجرة، ومن أبرز النقاط التي جاءت في الإعلان هو القرار للعمل من أجل وضع أجندة فعالة وشاملة حول الهجرة الدولية تضمن الدمج بين التنمية واحترام حقوق الإنسان من خلال تحسين أداء المؤسسات والأطر القائمة وإقامة شراكات أكثر فعالية مع جميع أصحاب المصلحة ، كذلك دعوة جميع الهيئات والمنظمات ذات الصلة على تعزيز تعاونها من أجل اعتماد نهج متماسك وشامل ومنسق ، للتأكيد على ضرورة تعميق التفاعل بين الحكومات والمجتمع المدني والدعوة إلى النظر في قضايا الهجرة ، والاعتراف والتأكيد على حرية تنقل الأيدي العاملة كأحد عوامل التنمية المستدامة عند وضع أجندة الأمم المتحدة ما بعد 2015 .

أن المحتوى الموضوعي للإعلان الصادر عن الحوار الثاني رفيع المستوى يعطي دوراً لمنظمة العمل الدولية في موضوع الهجرة ، حيث يحتوى على مراجع واسعة ومشجعة لقضايا لها أهمية خاصة بعمل المنظمة : كإعادة التأكيد على ضرورة تعزيز وحماية فعالة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، وتأكيد على ضرورة احترام وتعزيز معايير العمل الدولية ، وإلى احترام حقوق المهاجرين في أماكن عملهم ، الاعتراف بالضرورة والحاجة إلى معالجة الهجرة غير الشرعية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ، تكرار التأكيد على الالتزام بمكافحة الاتجار وحماية المهاجرين من الاستغلال .

تقرير المدير العام حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة:

هذا التقرير كان موضوع مناقشة في الجلسات العامة للمؤتمر من خلال كلمات الوفود على غرار بقية تقارير المدير العام والجدير بالذكر أن العديد من كلمات الوفود العربية تضمنت عبارات صريحة تدعو المجتمع الدولي للاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 .

وأبدت المجموعة العربية ملاحظات بشأنه تم إعدادها من قبل لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع الأول للمجموعة العربية والتي عقدت اجتماعها بمقر البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية يوم الخميس الموافق 29 مايو / أيار 2014.

وقامت منظمة العمل العربية بتزويد المدير العام لمكتب العمل الدولي بنسخة من الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية وطلب ترجمتها إلى اللغات المعتمدة في منظمة العمل الدولية وتعميمها على المشاركين في المؤتمر.

البند الثاني: البرنامج والموازنة ومسائل مالية أخرى

عقدت اللجنة المالية التي تضم ممثلي الحكومات الاجتماع الأول بتاريخ 3 يونيو/ حزيران 2014 وتم انتخاب السيدة هيرانانديز نارفييز (المكسيك) رئيسة ومقررة اللجنة وذلك لدراسة الموضوعات التالية:

- تحصيل مساهمات الدول الأعضاء
يتضمن التقرير المعروض على اللجنة جدول مساهمات بعض الدول الأعضاء وقد بلغ إجمالي المساهمات التي تم تحصيلها لغاية 3 يونيو / حزيران 2014 (275425915) فرنك سويسري من بينهم (42408940) فرنك سويسري تمثل المتأخرات والباقي يمثل المساهمات لعام 2014. ويلاحظ في الجدول أن السودان قام بتسديد مبلغ (60228) فرنك سويسري كمساهمة متأخرة واستعاد حقوقه في التصويت. وأخذت اللجنة علم بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

- التقرير المالي للسنة المنتهية بتاريخ 2013/12/31

وفقا للمادة 29 من النظام المحاسبي يقرر المؤتمر اعتماد التقرير المالي للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر / كانون الأول 2013 وكذلك تقرير مراجع الحسابات.

- استخدام فائض 1993 – 1992 و 2001 – 2000 :

مع التذكير بقرارات دورتي مؤتمر العمل الدولي الدورة 81 لعام 1994 والدورة 90 لعام 2002 حول هذا الموضوع يقرر المؤتمر استخدام مبلغ وقدره (1,01) مليون دولار من فائض 1993 – 1992 ومبلغ قدره (0,820) مليون دولار من فائض 2001 – 2000 للتمويل الجزئي لنظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين خلال المرحلة 2015 – 2014.

- تعيينات في لجنة المعاشات لموظفي منظمة العمل الدولية

(لجنة مشتركة للصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة) اعتمد المؤتمر تعيين السيد لوك أبي ديكروا (أصحاب عمل) في اللجنة للفترة 8 أكتوبر / تشرين الأول 2014 – 8 أكتوبر / تشرين الأول 2016.

كما جاء في مرفق تقرير اللجنة المالية جدول مساهمات الدول الأعضاء لعام 2015 حيث تقدر نسبة مساهمة البلدان العربية في موازنة منظمة العمل الدولية لعام 2015 بنحو 2,786% بمعنى (10603473) فرنك سويسري

البند الثالث : تطبيق الاتفاقيات والتوصيات

1- المسائل الإجرائية

شكلت لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وفقا للمادة 7 من نظام العمل بمؤتمر العمل الدولي وذلك للنظر في البند الثالث المدرج بجدول الأعمال والمتعلق بمعلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات، وتكون مكتب رئاسة اللجنة من:

- السيدة غلوريا غافيريا راموس، حكومة كولومبيا، رئيس
- السيدة سنيا رو غنوغن، أصحاب عمل كندا، نائب رئيس عن فريق أصحاب العمل
- السيد مارك ليمنر، عمال بلجيكا، نائبا للرئيس عن فريق العمال
- السيدة سيسيليا مولنديتي، حكومة زامبيا مقرر

2- أعمال اللجنة

عقدت اللجنة (18) جلسة عامة ووفقا لما جرى عليه العمل دارت أعمالها في ثلاثة أجزاء استنادا إلى تقرير لجنة الخبراء:

- الجزء الأول: مناقشة عامة حول النشاط المعياري لمنظمة العمل الدولية.
- الجزء الثاني: مناقشة حول الدراسة الاستقصائية.
- الجزء الثالث: الحالات الفردية.

1-2 المناقشة العامة:

تناول أعضاء اللجنة بالنقاش إلى جانب المواضيع العامة المتعلقة بإجراءات المراقبة، المسائل الواردة بالقسم الأول من تقرير لجنة الخبراء القانونيين (أي التقرير العام) والمتعلقة بالنشاط المعياري لمنظمة العمل الدولية ومدى تقييد الدول الأعضاء بالتزاماتها بشأن معايير العمل الدولية والمتمثلة فيما يلي:

- تقديم التقارير عن الاتفاقيات المصدق عليها.
- تقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصدق عليها والتوصيات.
- الإجابة على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين
- عرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة بالتصديق.

2-2 المناقشة حول الدراسة الاستقصائية العامة

- أجرت اللجنة نقاشا حول المسائل التي تناولتها الدراسة الاستقصائية العامة التي أعدتها لجنة الخبراء والمخصصة هذه السنة لموضوع أنظمة الأجور الدنيا وتشمل الاتفاقية رقم 131 والتوصية رقم 135 المتعلقة بتحديد الأجور الدنيا.

- كان هذا النقاش مناسبة لوفود عدد من الدول المشاركة في أعمال اللجنة ومن بينها دول عربية (لبنان، الجزائر، ليبيا، المغرب) لاستعراض تجاربها الوطنية في مجال تحديد الأجور الدنيا وموقفها بشأن التصديق على الاتفاقية موضوع الدراسة ومدى الالتزام بأحكامها.

- تولت اللجنة تقديم استنتاجاتها ومن أهمها:

- أظهرت الدراسة أن أنظمة الأجور الدنيا الموجودة في الدول الأعضاء بالمنظمة متنوعة.
- يتعين على الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال لوضع أنظمة أجور دنيا عملية ومتلائمة مع الظروف الوطنية الخصوصية أن تكون على دراية بمختلف جوانب هذه الأنظمة.
- أبرزت الدراسة وأعمال اللجنة أن بعض أحكام الاتفاقية رقم 131 والتوصية رقم 135 تستدعي تحليلاً أكثر عمقا حتى يكون هدفها وطريقة تطبيقها مفهومة بصورة واضحة من قبل الكل.
- الدول في حاجة لمعطيات إحصائية ذات مصداقية وقدرات تحليلية تمكنها من أخذ القرارات المبنية على معطيات تجريبية وتقييم بعد ذلك انعكاسات مختلف تعديلات الأجور الدنيا على بعض متغيرات كالتشغيل وعدم المساواة في المداخل وكذلك التناسق بين هذه السياسة والسياسات الأخرى.
- العديد من الحكومات وكذلك منظمات أصحاب عمل وعمال طلبت مساعدة فنية أو خدمات استشارية من المكتب وذلك سواء بتقاريرها أو بمناسبة مناقشة هذه الدراسة من طرف اللجنة وتتعلق هذه الطلبات بإنجاز بحوث ودراسات بهدف تعديل الأجور الدنيا، تدعيم قدرات الأطراف المعنية بتحديد الأجور الدنيا أو كذلك التعريف بالممارسات الجيدة في هذا المجال.
- تدعو اللجنة المكتب لتطوير أدوات كالأدلة العملية ومناهج التدريب حتى يسهل تطبيق أحكام الاتفاقية رقم 131.
- تطلب اللجنة من المكتب الأخذ بعين الاعتبار الدراسة الاستقصائية حول أنظمة الأجور الدنيا ونتائج مناقشة هذه الدراسة وذلك عند إعداد التقرير حول المناقشة المتكررة بشأن الحماية الاجتماعية (حماية العمال) والتي ستجرى خلال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي (2015) حتى يتم إثراء الإطار المحدد لأولويات الأعمال المستقبلية للمنظمة.

3-2 تنفيذ اللاتزامات من طرف الدول الأعضاء

- خصصت اللجنة كعادتها وقبل الشروع في دراسة الحالات الفردية إحدى جلساتها للاستماع إلى أجوبة الدول بشأن عدم الإفاء بالالتزامات الدستورية الخاصة بالمعايير.
- ولقد تعلقت الحالات بالخصوص بعدم إرسال التقارير حول تطبيق الاتفاقيات المصدق عليها (الفقرة 44 من التقرير العام) وعدم إرسال الأجوبة على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين (الفقرة 53 من التقرير العام) وعدم عرض الأدوات القانونية على السلط المختصة بالتصديق (الفقرة 106 من التقرير العام) وعدم إرسال التقارير حول الاتفاقيات غير المصدق عليها والتوصيات (الفقرة 113).

- قد شملت هذه الحالات عددا كبيرا من الدول ومن بينها 10 دول عربية وهي:

- دجيبوتي: بالنسبة للفقرتين 53 و 106 من التقرير العام
- البحرين: بالنسبة للفقرة 106 من التقرير العام
- الأردن: بالنسبة للفقرة 106 من التقرير العام
- الكويت: بالنسبة للفقرة 106 من التقرير العام
- ليبيا: بالنسبة للفقرتين 106 و 113 من التقرير العام
- موريتانيا: بالنسبة للفقرتين 53 و 106 من التقرير العام
- السودان: بالنسبة للفقرة 106 من التقرير العام
- العراق: بالنسبة للفقرة 106 من التقرير العام
- سوريا: بالنسبة للفقرة 106 من التقرير العام
- الصومال: بالنسبة للفقرات 44 و 106 و 113 من التقرير العام

- أكدت اللجنة مرة أخرى الأهمية القصوى لإرسال التقارير من طرف الدول الأعضاء حتى تتمكن لجنة الخبراء من دراسة مدى إيفاء هذه الدول بالتزاماتها. هذا وتعهدت حكومات البحرين والأردن والكويت وليبيا وموريتانيا والسودان بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بموافاة المكتب بالتقارير المطلوبة كلما أمكن ذلك.

- وعبرت اللجنة عن أسفها لعدم حضور ممثلين عن حكومات سوريا والعراق والصومال لتقديم توضيحات حول عدم تنفيذها لالتزاماتها.

- تتعلق أغلب الحالات الفردية بخروقات للاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل (16 من 25 حالة)، موزعة كالاتي: الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري (4 حالات) والاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية (4 حالات) والاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة والاتفاقية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (حالتان) والاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (حالتان) والاتفاقية رقم 138 بشأن السن الأدنى (حالة واحدة).

- لم تشمل الحالات، الاتفاقية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور والاتفاقية رقم 105 بشأن منع العمل الجبري.

- شملت الحالات اتفاقيات الحوكمة أو ذات الأولوية: الاتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل (4 حالات) والاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة العمالة (حالة واحدة) في حين شملت بقية الحالات الاتفاقية رقم 26 بشأن تحديد الأجور الدنيا في الصناعة (حالتان) والاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا (ضمان اجتماعي) والاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (حالة واحدة).

- تجدر الإشارة إلى أن اللجنة بدأت العمل منذ سنة 2007 في تحقيق أكثر توازن في قائمة الحالات الفردية من حيث التوزيع الجغرافي وبين الدول النامية والدول المتقدمة تبعا للانتقادات المتعددة والمتكررة في السنوات الأخيرة الموجهة إليها من وفود العديد من الدول النامية. ولقد شملت

الحالات حسب المناطق الجغرافية بلدان آسيا (10 حالات) وإفريقيا (7 حالات) وأمريكا (5 حالات) وأوروبا (3 حالات).

- اقتصر القائمة هذه السنة على دولة صناعية واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية) بخصوص الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

- فيما يخص الدول العربية ناقشت اللجنة 4 حالات تتعلق باليمن بالنسبة لاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال والجزائر بالنسبة للاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية والمملكة العربية السعودية بالنسبة للاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري وقطر بالنسبة للاتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل.

- أدرجت اللجنة 6 حالات في فقرات خاصة من تقريرها.

البند الرابع : نشاط معياري

استكمال الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري

1- المسائل الإجرائية

- شكل المؤتمر لجنة ثلاثية لمناقشة البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر في دورته 103 والمتعلق باستكمال الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري وذلك بهدف إزالة النقائص في التطبيق بتدعيم التدابير الوقائية والحماية والتعويض للضحايا بما من شأنه القضاء على العمل الجبري.

- تشكلت رئاسة مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيد دافيد غرنر، حكومة أستراليا، رئيس
- السيد إيدوارد بوتار، أصحاب عمل الولايات المتحدة الأمريكية، نائب رئيس عن فريق أصحاب العمل.
- السيد إيف فريي، عمال فرنسا، نائب رئيس عن فريق العمال
- السيدة برو ماتيو شنقادجا، حكومة ناميبيا، مقرر

وشكلت اللجنة هيئة صياغة تتركب من 4 ممثلين عن الحكومات و3 ممثلين عن أصحاب العمل وممثلين اثنين عن العمال.

2- النقاش العام

- عقدت اللجنة 18 جلسة واستهلت أعمالها بنقاش عام تمحور حول شكل الأدوات القانونية المراد اعتمادها: بروتوكول مكمل بتوصية أو الاقتصار على توصية.

- فريق أصحاب العمل اشترط لتأييد اعتماد بروتوكول أن لا يتم إيقال هذه الأداة القانونية بعناصر تفصيلية وأن تتبع التوصية نفس منهج البروتوكول بإعطاء توجهات عملية لغاية تنفيذها مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الموجودة بين البلدان.

- فريق العمال يؤيد اعتماد بروتوكول مكمل بتوصية مؤكدا أن الهدف من ذلك ليس إدخال أعباء بيروقراطية وإدارية إضافية بالنسبة للدول التي ستعتمد الأدوات القانونية وإنما إعطاء تعريف جديد للعمل الجبري هذا إلى جانب إلغاء الأحكام الانتقالية التي أصبحت عديمة التطبيق باعتبار أن النقاش الذي دار سنة 1930 تاريخ اعتماد الاتفاقية رقم 29 كان مركزا بالأساس على العمل الجبري في المستعمرات.

وحسب فريق العمال البروتوكول سيدعو الدول الأعضاء لتعزيز تنفيذ الاتفاقية رقم 29 من خلال تدابير وقائية وحمائية للقضاء على الاتجار بالبشر لغاية العمل الجبري. أما التوصية فستوجه الدول

عبر توضيح بعض الممارسات الخصوصية الناجمة والمثالية في مجال مكافحة العمل الجبري وكذلك فيما يتعلق بدعم تفتيش العمل والتنسيق مع النظام القضائي والشرطة ومصالح الهجرة والمصالح الاجتماعية.

- على مستوى الحكومات برزت 3 توجهات:

* التوجه الأول: ينادى عدد من الدول باعتماد بروتوكول مكمل بتوصية على أن بعض الحكومات على غرار الولايات المتحدة الأمريكية طالبت بأن يكون البروتوكول مخففاً وأن تترك التفاصيل للتوصية.

* التوجه الثاني: تنادي دول أخرى باعتماد توصية فقط باعتبار أن البروتوكول سيثقل كاهل الدول بالتزامات جديدة تعقد من وضعية الدول التي تجد صعوبات في تطبيق الأحكام الحالية للاتفاقية رقم 29 ويجعل بالتالي فرص التصديق عليه في صورة اعتماده ضئيلة.

* التوجه الثالث: خيرت بعض الدول خلال المناقشة العامة عدم تقديم موقفها بخصوص شكل الأدوات القانونية المراد اعتمادها حتى تنخرط بعد انتهاء النقاش العام ودراسة مشروع الأداة مع التوجه ذي الأغلبية.

- في ظل عدم وجود موقف واضح بخصوص شكل الأدوات القانونية المراد اعتمادها، اقترح رئيس اللجنة مواصلة مناقشة مشروع البروتوكول والتوصية معطياً تعليماته لأعضاء اللجنة بتقديم التعديلات على مشروع الأداة القانونية بما يمكن الفرق الثلاث من المزيد من الوقت للبت في شكل هذه الأدوات القانونية. وقد حظي هذا المقترح بقبول الثلاثة.

3- مناقشة مشروع البروتوكول والتوصية

- قدمت الفرق الثلاث عدة تعديلات لأحكام البروتوكول والتوصية. ويمكن حوصلة التعديلات المدخلة على البروتوكول والتي تم اعتمادها من طرف أعضاء اللجنة بالخصوص في ما يلي:

* التوطئة:

- إضافة فقرات جديدة للتوطئة تؤكد على:
 - الصبغة العاجلة للقضاء على العمل الجبري والإلزامي في جميع أشكاله ومظاهره.
 - التذكير بالتزام الدول الأطراف في الاتفاقية بجعل العمل الإجباري والإلزامي خاضع لعقوبات وبضمان أن تكون العقوبات المفروضة بالقانون ناجعة حقيقياً ومطبقة بصرامة.
- الإقرار بأن أشكال العمل الجبري قد تغيرت وأن الاتجار بالأشخاص لغرض العمل الجبري أو الإلزامي والذي يمكن أن ينتج عنه استغلال جنسي هو موضوع اهتمام دولي متزايد يقضي اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء عليه فعلياً.

* المادة 1:

- التأكيد على استشارة منظمات أصحاب العمل والعمال عند وضع السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية الهادفة إلى القضاء الفعلي والدائم على العمل الجبري أو الإلزامي.
- إضافة فقرة جديدة بآخر المادة 1 تنص على إعادة التأكيد على تعريف العمل الجبري أو الإلزامي الوارد بالاتفاقية رقم 29 وأنه على ضوء ذلك تشمل التدابير المذكورة بالبروتوكول إجراء خصوصي لمكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل الجبري أو الإلزامي.

* المادة 2:

- إضافة إجراءات جديدة للإجراءات الواجب اتخاذها للوقاية من العمل الجبري والإلزامي وتتمثل الإجراءات الجديدة في:
- تثقيف وإعلام أصحاب العمل حتى لا يجدوا أنفسهم مورطين في ممارسات العمل الجبري أو الإلزامي.
- دعم العناية المعقولة التي يتعين على القطاعين العام والخاص بذلها للوقاية من مخاطر العمل الجبري أو الإلزامي ومواجهتها.
- التصدي للأسباب العميقة والعوامل التي تنمي خطر العمل الجبري أو الإلزامي.

* المادة 3:

- إضافة إجراء جديد للإجراءات الواجب على كل عضو اتخاذها تجاه ضحايا العمل الجبري أو الإلزامي يتمثل في تقديم المساعدة والدعم تحت أشكال أخرى.

* المادة 4:

إدخال تعديلات تهدف إلى مزيد توضيح أحكام هذه المادة تفاديا لكل تأويل.

* المادة 5:

بدون تغيير

* المادة 6:

تم تخفيف أحكام هذه المادة

* المادة 7:

- أضيفت هذه المادة للتصحيح على إلغاء الأحكام الانتقالية الواردة بلمادة 1 (الفقرتين 2 و3) والمواد من 3 إلى 24 من الاتفاقية.

- أما بالنسبة لمشروع للتوصية فقد كانت التعديلات المدخلة عليه تهدف بشكل عام إلى ضمان التناسق بين أحكام البروتوكول والتوصية وإلى توضيح بعض الأحكام تفادياً لكل غموض أو تأويل.
- بفضل روح التعاون التي سادت أعمال اللجنة أمكن التوصل إلى وفاق بين الأطراف الثلاثة على اعتماد بروتوكول مكمل بتوصية.

4- المشاركة العربية في أعمال اللجنة.

- كانت المشاركة العربية في أعمال اللجنة نشيطة من خلال حضور عدد كبير من ممثلي الدول العربية الذين ساهموا في النقاش العام ببيان موقفهم بخصوص شكل الأدوات القانونية المراد اعتمادها كما قدم ممثلو الدول العربية مقترحات تعديلات لأحكام مشروع البروتوكول والتوصية ومقترحات تعديلات فرعية وأيدوا كذلك تعديلات مقترحة صادرة عن دول أخرى أو مجموعات إقليمية أو عن فريقي أصحاب العمل والعمال: وكانت هذه التعديلات المقترحة تهدف في أغلبها إلى التخفيف من البروتوكول وإدخال مزيد من المرونة على أحكامه حتى يسهل التصديق عليه وتنفيذ التزاماته.

5- آفاق المصادقة على البروتوكول

- لئن كان بروتوكول 2014 بشأن اتفاقية العمل الجبري لسنة 1930 المعتمد خلال الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي، نتاج حوار ووافق ثلاثي صلب اللجنة والجلسة العامة، فإنه بالرجوع إلى البروتوكولات السابقة المعتمدة من طرف مؤتمر العمل الدولي يخشى أن يلق هذا البروتوكول نفس مصير البروتوكولات السابقة من حيث ضعف التصديق وللاستدلال على ذلك يمكن الإشارة إلى بروتوكول 1995 بشأن الاتفاقية حول تفتيش العمل (صناعة وتجارة) والذي لم تصادق عليه إلى حد الآن سوى 11 دولة فقط وبروتوكول 1990 بشأن الاتفاقية حول العمل الليلي للنساء (معدلة) والذي لم تصادق عليه إلى حد الآن سوى 5 دول وبروتوكول 2002 بشأن الاتفاقية حول الصحة والسلامة المهنية والذي لم تصادق عليه سوى 11 دولة.

ولضمان أوسع تصديق لهذا البروتوكول الهام يتجه أن تقوم منظمة العمل الدولية بحملات ترويجية لهذا البروتوكول من خلال تنظيم ندوات وملتقيات وورشات عمل للتعريف بأحكامه والتأكيد على أهميته باعتباره يهدف إلى سد الثغرات في تنفيذ الاتفاقية رقم 29 وذلك من خلال تعزيز تدابير الوقاية والحماية والتعويض لضحايا العمل الجبري والإلزامي.

البند الخامس : الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

1- تم إدراج هذا البند بشأن وضع معيار حول " الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم" بناء على قرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته 317 (مارس/ آذار 2013) وذلك بهدف وضع توصية، حيث أن الانتقال نحو الاقتصاد المنظم أصبح يمثل أولوية في سياسات البلدان المتقدمة والبلدان النامية كما يعتبر الخروج من السمة غير المنظمة تحدياً إنمائياً رئيسياً في مختلف الأقاليم وأساساً لتحقيق العمل اللائق كهدف إنمائي عالمي وللنهوض بعولمة منصفة.

وقد تشكل مكتب رئاسة اللجنة من:

السيد/ سيفلد حكومات / جنوب إفريقيا	رئيساً
السيد/ فريمبونج أصحاب أعمال / غانا	نائباً للرئيس
السيد/ بالم ديمتروف عمال / بلغاريا	نائباً للرئيس
السيدة/ فيلافان حكومات / الأرجنتين	مقرر

2- قامت اللجنة بإجراء نقاش عام حول الوثيقة الأولى من التقرير الخامس المعروض من مكتب العمل الدولي لتوفير تحليل شامل ومفصل حول الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتبسيط الضوء على بعض العناصر الأساسية التي يمكن أن تكون ملائمة من أجل المناقشة بشأن توصية كأداة معيارية.

وفي مرحلة مواءمة درست اللجنة مشروع الاستنتاجات المقترح وأدخلت عليه جملة من التعديلات من الفرقاء الثلاثة والوفود المشاركة وقد كان النقاش ثرياً وشاملاً ودار في جو سادته التعاون والوفاق بين أعضاء اللجنة وعكس الأهمية البالغة التي يحتلها الموضوع نظراً لأن عدد العاملين الاقتصاد غير المنظم يبلغ ما بين 40 إلى 80% من اليد العاملة من البلدان النامية إضافة إلى أن له تأثير مباشر على زيادة فرص العمل اللائق وتوفير الحماية الاجتماعية وتوفير ظروف و شروط عمل مناسبة وفقاً للمعايير الدولية في هذا الشأن.

بدأت اللجنة أعمالها بتحديد مفهوم ومدلول القطاع غير المنظم وهل يكون الاقتصاد غير المنظم في القطاع العام أو القطاع الخاص أم يشمل القطاعين معاً، وقد تم التوصل إلى استخدام مصطلح المواقع الاقتصادية بحيث يكون لكل دولة الحق في تحديد نطاق التطبيق، كما تم التطرق إلى الآليات التي يمكن اعتمادها للانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، وتم التركيز على العاملين في الأرياف والمشاريع الصغرى، وقد كان هناك توجهاً أن يكون الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم تدريجياً إلا أنه لم يحدث إقرار لذلك وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن صيغة التوصية التي سيتم وضعها سترسل إلى الدول لإبداء ملاحظاتها بشأنها على أن يتم مناقشتها مناقشة ثانية في الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي.

3- توصلت اللجنة إلى اعتماد الاستنتاجات المقترحة والتي يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

- الاتفاق على أن تتضمن ديباجة الصك المقترح، الإشارة إلى إعلان فيلاديلفيا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة ومعايير العمل الدولية ذات الصلة.
- نطاق التطبيق لهذه التوصية يشتمل جميع العمال والوحدات الاقتصادية بما في ذلك المنشآت وأصحاب المشاريع والأسر المعنية في الاقتصاد غير المنظم.
- ينبغي للصك أن ينص على أن مصطلح الاقتصاد غير المنظم يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم في القانون أو في الممارسة الترتيبات النظامية كليا أو على نحو كاف كما لا يشمل مصطلح الاقتصاد غير المنظم الأنشطة غير المشروعة.
- أهمية تقديم الصك الإرشاد للدول الأعضاء مع مراعاة الظروف والقوانين الوطنية لتسهيل الانتقال للعمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم مع احترام الحقوق الأساسية للعمال وضمان الفرص لتوفير دخل آمن وأسباب العيش وتنظيم المشاريع وتشجيع استحداث الوظائف اللائقة في الاقتصاد المنظم.
- أهمية مراعاة الاستراتيجيات الرامية لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم تنوع أسباب وسمات وظروف العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم واختلاف احتياجاتهم إلى الحماية والحاجة إلى التصدي لهذا التنوع بنهج يتناسب مع كل حالة والخاصة إلى نهج متوازن يجمع بين الحوافز وتدابير الإمتثال وتحقيق العمل للجميع.
- وجوب ضمان التغطية المناسبة لجميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية وأن تسعى السياسات والبرامج الوطنية إلى وضع استراتيجيات نمو شاملة وتوليد وظائف جيدة في الاقتصاد المنظم بالاستناد إلى العمل اللائق وتعزيز المساواة والقضاء على التمييز.
- ينبغي على السياسات والبرامج الوطنية أن تسعى إلى الحد من العوائق الماثلة أمام الانتقال إلى السمة المنظمة بما في ذلك العوائق المرتبطة بالتسجيل والضرائب والامتثال للقوانين واللوائح وتوفير الحوافز وتحديد وترويج المزايا التي تتأتى عن الانتقال إلى السمة المنظمة وإيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والمهاجرين والمسنين والشعوب الأصلية والقبلية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز والأشخاص المعوقين والعمال المنزليين ومزارعي الكفاف حيث أنهم معرضون بوجه خاص لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم.

- صياغة سياسات عمالة وطنية تهدف لزيادة فرص العمل المنتج في الاقتصاد المنظم من خلال سياسات اقتصادية مواتية للعمالة والمنشآت المستدامة وتنمية التعاونيات والقابلية للاستخدام والمهارات في المناطق الريفية والحضرية على السواء.
- وجوب اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق العمل اللائق واحترام وتعزيز تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل للعاملين بالاقتصاد غير المنظم ولا سيما الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري والقضاء الفعلي على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.
- اتخاذ تدابير وقائية للتصدي لظروف العمل غير الآمنة وغير الصحية التي غالبا ما يتسم بها العمل في الاقتصاد غير المنظم وتعزيز ومد نطاق حماية السلامة والصحة المهنيين له ومد نطاق تغطية تفتيش العمل ليشمل جميع العمال واماكن العمل.
- ينبغي على الدول الأعضاء أن تمد تدريجيا نطاق الحماية المتعلقة بالضمان الاجتماعي وحماية الأمومة وظروف العمل اللائقة والحد الأدنى للأجر ليشمل جميع العاملين في الاقتصاد المنظم.
- إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وظروف العمل للعاملين في الاقتصاد غير المنظم وأسرههم بهدف إرساء وصون أوضاع الحماية الاجتماعية الوطنية ضمن نظام الضمان الاجتماعي لتسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة.
- الامتداد التدريجي لنطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم، مع مراعاة قدرة هذه الفئات على دفع الاشتراكات.
- اتخاذ تدابير تشمل نظام تفتيش كافي ومناسب وتوفير المعلومات والإرشاد لهيئات الإنفاذ وبناء قدرات الجهات الفاعلة المعنية وتوفير الحوافز والمساعدة من أجل الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة.
- توسيع العضوية والخدمات في منظمات أصحاب الأعمال والعمال لتشمل العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم.
- تمتع من هو في نطاق الاقتصاد غير المنظم بالحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية بما في ذلك الحق في تكوين منظمات أو اتحادات عامة يختارونها وكذلك الحق في الانضمام إليها.
- ضرورة اضطلاع منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال بدور مهم في تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.
- ينبغي على الدول الأعضاء عند تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم لإضفاء السمة المنظمة أن تتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلا لأصحاب العمل والعمال

وتشجيع مشاركتها النشطة على أن يضم في صفوفها ممثلين عن منظمات قائمة على العضوية وممثلة للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم.

- ينبغي على الدول الأعضاء بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين أن تقوم بجمع وتحليل ونشر إحصاءات مصنفة حسب الجنس والسن ومكان العمل وغير ذلك من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المحددة بشأن حجم وتركيبه الاقتصادية غير المنظم ورصد التقدم المحرز اتجاه تحقيق السمة المنظمة.

تجدر الإشارة إلى أن المشاركة العربية في أعمال هذه اللجنة كانت نشيطة و متميزة حيث شاركت الوفود العربية في المناقشات في مختلف مراحلها وكان الحضور العربي مكثفا على مستوى أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات / أصحاب أعمال / عمال) وتم إدخال العديد من التعديلات على مشروع التوصية بموجب مقترحات مقدمة من الوفود العربية.

سياسات العمالة من أجل استدامة الانتعاش والتنمية

جرت المناقشة المتكررة الأولى بشأن العمالة عام 2010 بعد مضي سنة على اعتماد الميثاق العالمي لفرص العمل في الوقت الذي بدأ فيه المجتمع الدولي يعمل على اتخاذ إجراءات تساعد على منع تفاقم الأزمة المالية والانكماش الاقتصادي العالمي ودعم الانتعاش وسوق العمل .

وتأتي المناقشة الثانية في ظروف أصبح فيها العجز في فرص العمل أسوأ مما كان عليه قبل الأزمة مع احتمالات ضعيفة لتحقيق انتعاش اقتصادي وإدماج الملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل بالتوازي مع استيعاب الملايين من العاطلين عن العمل ، هذا وتهدف المناقشة إلى تقييم فعالية الإجراءات التي اتخذت والنظر في الخيارات المتاحة للمستقبل ومن المتوقع إثراء المناقشة بتقديم مزيد من المعلومات عن التجارب الوطنية فيما يتعلق بسياسات العمالة وتنفيذ استنتاجات عام 2010 بشأن المناقشة الأولى عن العمالة .

وتتكون وثيقة البند السادس المعروضة على الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 بعنوان " سياسات العمالة من أجل استدامة الانتعاش والتنمية " ، من أربعة فصول لدراسة الموضوعات التالية :-

**الفصل الأول : تحديات العمالة .

**الفصل الثاني : الإجراءات الرامية إلى تعزيز العمالة الكاملة واللائقة والمنتجة والمختارة .

**الفصل الثالث : الخلاصة والسبل الممكنة للمضي قدما .

**الفصل الرابع : نقاط مقترحة للمناقشة .

عقدت لجنة المناقشة المتكررة بشأن التشغيل والمنبثقة عن المؤتمر أول جلسة بتاريخ 28 مايو / أيار 2014 بحضور نحو 188 عضو (90 عضو عن الحكومات – 40 عضو عن أصحاب العمل – 58 عضو عن العمال) وتم تشكيل هيئة مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيد مار هيجن فيسير (حكومات / هولندا): رئيس
- السيد ألبرتو شافرية (أصحاب عمل/ كولومبيا): نائب الرئيس
- السيدة هيلين كيلى (عمال/ زيلندا الجديدة): نائبة الرئيس
- السيد سيفو ندبيلي (حكومات/ جنوب إفريقيا): مقررا

كما تم خلال الجلسة الخامسة تشكيل لجنة الصياغة برئاسة رئيس لجنة المناقشة المتكررة وتضم 8 أعضاء عن الحكومات و8 أعضاء عن اصحاب العمل و8 أعضاء عن العمال من بينهم الدكتور رياض حسن (حكومات / العراق).

عقدت اللجنة 9 جلسات عمل لمناقشة وثيقة البند السادس بعنوان سياسات العمالة من أجل استدامة الانتعاش والتنمية وفق البرنامج الزمني المعتمد من المشاركين في أول جلسة مع تحديد مجموعة من النقاط لتوجيه المناقشات.

وعرضت السيدة أريتا عوض – مديرة قطاع سياسات التشغيل وممثلة المدير العام التقرير الذي أعده مكتب العمل الدولي وما تضمنه من تحليلات للتحديات الرئيسية في مجال التشغيل والبطالة والعمل الناقص والاقتصاد غير المنظم ومؤثرات أخرى مثل الأزمة المالية العالمية والردود السياسية عليها وضعف الاستثمارات وانخفاض معدلات النمو والتي أدت إلى تدهور أوضاع التشغيل وبوجه خاص بين الشباب. كما تعرضت إلى السياق الديمغرافي الجديد وشيخوخة السكان وارتفاع معدلات الإعالة وتزايد نسبة الشباب والهجرة، وبعد ذلك أشارت إلى أنشطة مكتب العمل الدولي خلال الفترة 2010 – 2013 وما تحقق من نتائج وبوجه خاص في متابعة نتائج المناقشة المتكررة الأولى بشأن التشغيل في نطاق عدد من المحاور: بحوث تطبيقية لوضع السياسات، استشارات فنية، دعم القدرات، الحوار الاجتماعي والتعاون الفني والتنمية المستدامة لما بعد 2015 وتوسيع الشركات.

وتركزت المناقشات العامة للجنة حول النقاط التالية:

1- تفهم مشترك للتحديات الحالية في ميدان التشغيل وعوامل التطوير.

- ما هي التحديات الكبرى في مجال التشغيل في مختلف المناطق في العالم والتوجهات والأسباب المرتبطة ببعض الإشكاليات: البطالة، التشغيل الناقص، الاقتصاد غير المنظم، ضمان الوظائف، الأجور، فقر المشتغلين.

2- دراسة الإجراءات التي اتخذتها المنظمة وأعضاءها لتنمية التشغيل ومتابعة نتائج مؤتمر العمل الدولي لعام 2010 المتعلقة بالمناقشة المتكررة بشأن التشغيل.

- ما هي النتائج التي حققتها السياسات الماكرواقتصادية المعتمدة على أساس نتائج مؤتمر العمل الدولي لعام 2010 هل أعطت نتائج في نطاق التشغيل والعمل اللائق في ضوء الظروف التي تم فيها تطبيق هذه الاختيارات؟

- ما هي الإجراءات المتخذة والسياسات المطبقة التي أدت إلى زيادة الاستثمارات، إحداث تعديلات هيكلية وبروز منشآت أكثر استدامة تعزز العمل اللائق والمنتج.

- ما هي سياسات سوق العمل التي ساعدت على محاربة عدم المساواة وتنمية العمل اللائق والتي تعود بالنفع على الفئات المحرومة؟

- سياسات واستراتيجيات تسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل.

- ما هي الإجراءات المتخذة وآليات تنسيق السياسات التي تم تطبيقها على المستويين الوطني والدولي لتحسين أوضاع التشغيل؟

ما هي الإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها لإدماج أهداف التشغيل في برنامج التنمية المستدامة لما بعد 2015؟

- ما هي الإجراءات التي اتخذها مكتب العمل الدولي لمساعدة الهيئات المكونة في هذه المجالات وبأية نتائج؟

3- تأثيرات الظروف الداخلية والخارجية على أنشطة منظمة العمل الدولية في ميدان التشغيل.

- ماهي العناصر الرئيسية للإطار العام المناسب والفعال لتعزيز خلق فرص العمل اللائق خلال السنوات القادمة؟
- ما هي الدروس المستخلصة من حيث ترابط الأربعة أهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية في مجال تنمية التشغيل؟

وفي ختام أعمالها وبمناقشة التعديلات المقترحة على تقرير لجنة الصياغة توصلت لجنة المناقشة المتكررة إلى إصدار مجموعة من الاستنتاجات من أجل النهوض بالتشغيل نذكر منها ما يلي:
(محضر الأعمال المؤقت رقم 12)

1- المبادئ التوجيهية لتحقيق انتعاش وتنمية مستدامين يتمحوران حول العمالة

- إن العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية، إنما هي هدف ضروري وقابل للتحقيق. وفي السعي إلى تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تسترشد الإجراءات بالمبادئ التالية، مع مراعاة تنوع الأوضاع القطرية والطائفة الواسعة من التحديات التي تطرحها العمالة:
- تعزيز نوعية العمالة وكميتها على حد سواء من خلال الجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات سوق العمل والسياسات الاجتماعية المتسقة.
 - التكامل والاتساق بين السياسات والخدمات العامة والقطاع الخاص في تعزيز العمالة اللائقة.
 - الدور الرئيسي للحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي في صياغة سياسات العمالة وتنفيذها ورصدها.
 - الدور الرئيسي للقطاع الخاص في استحداث الوظائف والتسليم في الوقت ذاته بالدور المهم الذي تضطلع به العمالة في القطاع العام.

2- إطار سياسة العمالة الشامل الرامي إلى تعزيز العمالة الكاملة واللائقة والمختارة بحرية.

- ينبغي لكل دولة عضو أن تعزز إطارا شاملا لسياسة العمالة، يقوم على مشاورات ثلاثية، ويمكن أن يشمل العناصر التالية:
- سياسات اقتصادية كلية مؤاتية للعمالة تدعم الطلب الإجمالي والاستثمار المنتج والتحول الهيكلي وتعزز المنشآت المستدامة وتدعم ثقة قطاع الأعمال وتتصدى لتنامي أوجه انعدام المساواة.
 - سياسات تجارية وصناعية وضريبية وسياسات تتعلق بالبنى التحتية وسياسات قطاعية تنهض بالعمالة وتعزز الإنتاجية وتسهل عمليات التحول الهيكلي.

- سياسات المنشآت، لاسيما إيجاد بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة، كما هو وارد في استنتاجات مؤتمر العمل الدولي 2007، بما في ذلك تقديم الدعم للمنشآت بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد محركات استحداث الوظائف وتعزيز روح تنظيم المشاريع.
- سياسات تعليم تدعم سياسات التعلم المتواصل وسياسات تنمية المهارات تستجيب للاحتياجات المتطورة لسوق العمل والتكنولوجيا الجديدة وتوسع خيارات العمالة، بما فيها نظم الاعتراف بالمهارات.
- إجراءات ثلاثية لتعزيز الاتساق السياسي فيما بين السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وسياسات العمالة.
- استراتيجيات تفعيل شاملة من أجل تسهيل انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل، من قبيل برامج ضمانات الشباب للحصول على التدريب والعمالة المنتجة المستمرة. وتقدم الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لعام 2012 إطارا توجيهيا من أجل إجراءات متعددة الأوجه.

3- الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي

- يمكن للحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية، والهيكل الثلاثي أن يضطلعوا بدور هام في تسهيل توافق الآراء حول سياسات العمالة والتكيف مع التغيرات الهيكلية التي تؤثر في سوق العمل.
- الالتزام المتين والبناء للشركاء الاجتماعيين أساسى في تصميم سياسات العمالة الفعالة وتنفيذها ورصدها.
- ينبغي لحوار اجتماعي شامل وواسع النطاق بشأن سياسة العمالة أن يشرك كافة الوزارات والمؤسسات المعنية لضمان اتساق السياسات.

4 – تعزيز اتساق السياسات والتوعية العالمية

- المطلوب درجة عالية من الاتساق والتعاون والتنسيق السياسي على المستوى العالمي والإقليمي والوطني لاستدامة انتعاش الاقتصاد وسوق العمل وتعزيز التنمية المستدامة المركزة على العمالة والإدماج الاجتماعي.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز إدراج هدف صريح بشأن العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، التي هي قيد الإعداد حاليا.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تستمر في تدعيم الشراكات والإجراءات الإقليمية الرامية إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، من أجل تبادل الخبرات وتقاسم الدروس المستخلصة.

- المرفقات

1. كلمة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية في الجلسة العامة للمؤتمر.
2. كلمة معالي السيد / أحمد محمد لقمان في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
3. ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

كلمة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية
في الجلسة العامة للمؤتمر.

السيد رئيس المؤتمر
أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة
السلام عليكم

يسرني أن أهني السيد الرئيس على ثقة المؤتمر لرئاسة دورتنا هذه، فلقد عرفنا قدراتك وكفائتك وإخلاصك في العمل خلال قيادتك لفريق أصحاب الأعمال طيلة سنوات عديدة مضت.

وأهني أعضاء المكتب الموقر وممثلي الفرق والمجموعات نيلهم الثقة الغالية متمنيا لك وللجميع التوفيق والسداد.

كما أقدر عاليا السيد غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي والذي أظهر حنكة ومقدرة في إدارة المنظمة، وأعبر عن اعتزازنا لمشاركته في المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي احتضنته الرياض أواخر شهر فبراير الماضي ولقاءاته المستمرة التي عقدها على هامش المنتدى.

السيدات والسادة:

تواجه منطقتنا العربية خلال السنوات الماضية تحولات وتحديات هامة وخاصة ما يتصل منها بقضايا التنمية والبطالة والفقر حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى نسب عالية، وأضحى علاج هذه الظاهرة تقتضي حولا غير تقليدية ليس فقط في إشراك الوزارات المعنية الأخرى غير وزارات العمل ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات في رسم سياسات تستجيب لمتطلبات سوق عمل متحرك ولكن أيضا يستدعي تعاوننا دوليا في لجم بطالة مستشرية يمكنها إذا استمرت أن تقوض أي استقرار.

لذا فإن منظمة العمل الدولية مدعوة اليوم إلى منح الاهتمام الكافي وتوفير الاعتمادات لتدخلات تستجيب لاحتياجات وأولويات الدول الأعضاء.

السيدات والسادة:

لقد أحسن مدير عام مكتب العمل الدولي صنعا في اختيار تقريره لهذا العام حول الهجرة العادلة ، وهي استجابة مقدرة للدعوات الملحة للرفع من مستوى التعامل مع موضوع الهجرة والسعي نحو تحسين السياسات والممارسات لنصل إلى برامج تخدم التنمية وتزيد فرص العمل اللائق وتخدم الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين.

فمنذ أن اندفع العالم لإطلاق حرية التبادل التجاري واعتمد اتفاقية الجات ودخولها حيز التنفيذ الكامل وامتدادها إلى تبادل الخدمات... إلا أن الجدل لازال دائرا حول مدى إمكانية شمول عنصر العمل بهذه الحرية، أو حتى بقدر منها... إذ لا مبرر لاستثناءه دون جميع عناصر الإنتاج الأخرى.

وموضوع الهجرة وتنظيمها لا يتطلب أن يلعب أحد الأطراف دور الحارس للطرف الآخر لكن الجميع مطالبون أن يتعاونوا في إطار التكامل بين الأقاليم والتكتلات الاقتصادية ومختلف مكونات المجتمع الدولي لمزيد من التقارب وتقليص الفوارق في مجالات التنمية باعتبار أن استمرار تباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واتساع الفجوة التنموية بين المناطق يبقى المحرك الرئيسي لتزايد مستويات الهجرة للعمل، لاسيما تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وخطورة مايرتبط بها من مفردات.

فالسلم والأمن الدائمين في العالم يتوقفان على إرساء أسس ومتطلبات العدالة الاجتماعية وفي مقدمتها توفير فرص عمل لائق يكون لها مردودا إيجابيا أكبر على الأمن الجماعي من عمليات مراقبة الحدود كما أشار إليه المدير العام في مقدمة تقريره.

لذا فإننا نتفق مع ما ذهب إليه التقرير حول أهمية التعاون في تحديد سياسات تهدف إلى خلق بيئة مناسبة لهجرة عادلة تضمن معالجة فعالة لمشكلات الهجرة غير الشرعية تستجيب بشكل منصف لمصالح الجميع سواء أكانت بلدانا أو مهاجرين، بغية تحقيق تقاسم عادل للازدهار وتفاذي الأضرار المحتملة على التنمية في بلدان المنشأ بسبب خسارة العمالة الماهرة نتيجة اللجوء إلى سياسات انتقائية للهجرة.

السيدات والسادة

ترتكز منظمة العمل الدولية على ركيزة دستورية وهي أن السلم العالمي والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية والعدالة لا تتسق في ظل الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة والممنهجة لحقوق عمال وشعب فلسطين من خلال نشاطه الاستيطاني واعتداءاته على حقوق أطراف الإنتاج الثلاثة وقد شخص تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي هذا العام واقعا مؤلما، موضحا أنه لا يوجد على أرض الواقع أي إنجاز حقيقي يمكن أن يحافظ عليه فالأوضاع الإنسانية في تدهور وبناء المستوطنات تتزايد بنسبة تفوق الضعف عن العام الماضي وارتفاع معدلات البطالة في ظل الشلل الذي أصاب جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وأنه يتعين نزع فتيل هذه القنبلة الموقوتة التي ما فتئ خطرها يشتد لذا فقد بات على المجتمع الدولي بمؤسساته مواجهة هذه الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية والتي تقوض عملية السلم في المنطقة بأكملها وحان الوقت أن تناقش منظماتنا العتيدة هذه الانتهاكات ومعاناة عمال وشعب فلسطين ضمن جدول أعمال المؤتمر أو خلال إحدى جلساته الخاصة لأنها تندرج ضمن المبادئ والمعايير الدولية التي أنشأتها ورسختها هذه المنظمة العريقة، كما أنه قد بات حريا على المجتمع الدولي أن يقوم بواجبه لتقديم كل الدعم لكي يحصل الشعب الفلسطيني على حقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أشكركم لكرم إصغائكم

والسلم عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة معالي السيد / أحمد محمد لقمان في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

معالي الأخ الوزير د. أحمد مجدلاني
معالي الصديق جاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي
أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة
الحضور جميعاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحييكم أيها الجمع المبارك فحضوركم يعبر عن وقفة تضامن للضمير الإنساني العالمي مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة تجاه الانتهاكات وجرائم الاحتلال الإسرائيلية. أحيي جميع من حضر فرداً فرداً باسم المجموعة العربية فتواجدكم اليوم يعكس انحيازكم للمبادئ السامية والقيم النبيلة التي تحملونها والتي تأتي منسجمة مع المبادئ والمثل التي قامت عليها منظماتنا العتيدة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس قواعد الحق والعدل والإنصاف وترسيخ قواعد القانون الدولي. فبطش القوة وقهر الشعوب لا يسلب حقها في الحياة ولا يغير من ميزان العدالة التي يناهز بها المجتمع الدولي.

السيدات والسادة

إن السلام العادل والشامل هو اختياراً عربياً لارجعة فيه وطموحنا أن يعيش شعبنا الفلسطيني في سلام عادل وليس اجنثات حياة أبناءه والحقيقة الراسخة أنه لا يمكن للسلام العادل أن يتحقق إلا من خلال العدالة الاجتماعية، تلك العدالة التي تقتضي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن كامل تراب فلسطين والأراضي العربية المحتلة وإيقاف ومنع الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية المتكررة.

إن مضي قوات الاحتلال في فرض القيود على حركة الأفراد والسلع والبضائع، وسوء معاملة الأسرى وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وانتهاكاتها للحق في العمل والتعليم بل وصل بها الأمر إلى حرمان المرضى الفلسطينيين من حقهم في الوصول للمستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية ومواصلة الاعتقالات التعسفية... فبقدر ما يؤكد ذلك إصراراً في انتهاك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق العمل والعمال بقدر ما هو أيضاً انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية...

حيث ما كان يجب على المجتمع الدولي بمؤسساته أن يظل رهيناً للصيغ والعبارات المكررة للإدانة فحسب بل نعتقد أنه كان الأولى به أن ينتقل إلى مرحلة الفعل وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه تلك الانتهاكات الصارخة.

فالنشاط الاستيطاني لم يتوقف بل إنه تضاعف، والعنف في تزايد والنشاط الاقتصادي يعاني من الشلل والبطالة في ارتفاع، ومعدل النمو يشهد مزيداً من التراجع، والناس يعيشون في سجن كبير، ترى ماذا بعد ذلك؟

طالما والمجتمع الدولي يكتفي بإظهار التعاطف الذي نقدره ونجله لكن وأظنكم تتفقون معي أنه غير كاف، فهو لا يعيد ابتسامة أم فقدت ابنها أو عائلها... ولا يبعث الأمل لدى أسرة تبحث عن كرامة ودخل وحرية حركة... وجيل يبحث عن الحرية، والأمان، والعمل اللائق، والازدهار فيعيش في حلم عله يدركه في يوم من الأيام.

فالعمل اللائق يصبح أملاً وحلماً لكنه سراباً "نعم هوسراب" يراه الشباب الفلسطيني من بعيد لكنهم لا يستطيعون الوصول إليه.

لعلنا مطالبون طالما الأمر كذلك أن يمنح الشعب الفلسطيني جائزة نوبل في الصبر والجلد وتحمل المعاناة الذي يشارك المجتمع الدولي في استمرار ظلمه فالأخير يتحدث عن المثل والمبادئ الجميلة، ويضع المعايير والاتفاقيات والصكوك ذات المثل العليا والعمل بها في بعض الحالات لكنه يضل طريقه حينما تكون القضية الفلسطينية أمامه... ويكتفي بكلمات المجاملة والتعبير عن التضامن وهو أمر لانقل من قيمته بل هو مصدر اعتزازنا... حتى مع ضيقنا وافتقارنا جميعاً أنه لا يرقى إلى أي درجات الحماية من ذلك التعسف المستمر..

إن تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول أوضاع عمال وشعب فلسطين قد شخص واقعا مؤلماً مستمراً وبتزايد عاماً بعد عام، وقدم عدداً من المقترحات والاستنتاجات، وقد قامت المجموعة العربية بإعداد ملاحظات بشأنها نأمل أن يتم أخذها بعين الاعتبار فنحن بحاجة إلى تبني خطوات عملية وحشد دعم دولي لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة الشعب الفلسطيني وأن يتم صياغة الملاحظات الختامية لتقرير المدير العام في شكل خطة عمل قصيرة ومتوسطة المدى يتم تمويها ودعمها من منظمة العمل الدولية والجهات والهيئات والدول المانحة.

كما أن الأوان يا سادتي الكرام أن نقف مع الحق وأن نناقش معاناة عمال وشعب فلسطين لا سيما وهي تتدرج ضمن معايير هذه المنظمة العريقة ومبادئها السامية.. أن نناقشه في مكانه الطبيعي ضمن جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي وبالجلسة العامة حتى تضطلع المنظمة بمسئوليتها تجاه قضية مصيرية كهذه واثقين من إنصاف المجتمع الدولي.

إن فلسطين تزدهر بأشجار وأغصان الزيتون وقوات الاحتلال حريصة على اجتثاث وقطع تلك الأشجار والأغصان التي تعبر دوماً وترمز إلى السلام... لكننا على يقين بأن كل غصن وشجرة زيتون قطعتها قوات الاحتلال سيزرع غيره الآلاف من أشجار الزيتون بسواعد شباب وعمال فلسطين لتبقى أرض السلام والأمان والمحبة حتى ولو كره ذلك من يسعون في الأرض فساداً وتدميراً بالمخالفة لكل الأعراف الإنسانية والأديان السماوية... ونثق أن الشعب الفلسطيني سيحصل على حقه في بناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملاحظات المجموعة العربية
حول ملحق تقرير المدير العام
بعنوان " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة "
(الدورة 103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014

- 1- تعرب المجموعة العربية عن الشكر والتقدير إلى السيد / غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي على حرصه على الالتزام بتنفيذ قرارات مؤتمر العمل الدولي وبوجه خاص القرارات الصادرين عن دورتي المؤتمر عام 1974 – 1980 بشأن تقديم تقرير سنوي إلى المؤتمر حول " أوضاع العمال وأصحاب العمل في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى " وعلى مدى اهتماماته بتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العمال العرب وأسره في ظل استمرارية الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال إيفاد بعثة تقصي الحقائق لزيارة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والعمل على تفعيل الاستنتاجات التي تتوصل إليها .
- 2- تؤكد المجموعة العربية على ارتياحها للتوجهات الإيجابية التي عبر عنها السيد غاي رايدر في خطابه إلى منظمة العمل العربية في شهر يوليو 2013 بشأن التعامل مع ملاحظات المجموعة العربية على تقريره لعام 2013 حول وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة والتي تم الأخذ ببعض منها بعين الاعتبار من خلال التطور الحاصل في إعداد هذا التقرير من حيث المنهجية والمضمون الذي يحتوي على فصلين يتعلقان بالقضية الجوهرية المتمثلة في تأثيرات واقع الاحتلال وترسيخه على التنمية وأسواق العمل وحقوق وكرامة العمال . وتدعو المجموعة العربية السيد المدير العام إلى الاستمرار على هذا المنهج واستخدام عبارات صريحة لتعريف الاحتلال بأنه الاحتلال الإسرائيلي .
- 3- تشتمن المجموعة العربية الجهود التي بذلتها البعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق التي زارت فلسطين والجولان السوري المحتل لإعداد هذا التقرير الذي تميز بوصف ونقل حقائق الأوضاع السائدة وما يجري على أرض الواقع في الأراضي العربية المحتلة بكل دقة وحيادية وشفافية .
- 4- ترحب المجموعة العربية بإعادة تضمين جدول أعمال مهمة بعثة تقصي الحقائق زيارة القاهرة لمزيد من التشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية والمدير العام لمنظمة العمل العربية حول معاناة العمال العرب في ظل استمرارية سياسات الاستيطان والممارسات التعسفية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي . وإذ نتفهم عدم تمكن البعثة بزيارة سوريا لأسباب أمنية فلا نرى مبرراً لعدم زيارة جنوب لبنان المحتل .
- 5- أشار المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى أن زيارة البعثة جرت في وقت حرج لمحادثات السلام هذه المحادثات التي شهدت تكثف النشاط الاستيطاني وتفاقم العنف في الضفة الغربية وحالة التشاؤم من قلة نتائج هذه المرحلة من عملية السلام ، غير أن المجموعة العربية تدعو إلى وضع الأمور في نصابها بالتركيز على احتلال السلطات الإسرائيلية واخلالها بأحد أهم متطلبات استئناف محادثات سلام متوازنة يقتضي بتجميد النشاط الاستيطاني باعتباره العنصر الرئيس لهذا التقرير .
- 6- تتفق المجموعة العربية مع استنتاجات المدير العام لمكتب العمل الدولي التي جاء فيها :
" إذا لم تجر إزالة القيود الكثيرة المفروضة على النشاط الاقتصادي الناجمة عن الاحتلال فمن غير الممكن توقع أي تحسن مستدام في وضع العمال وأصحاب العمل في فلسطين " ، غير أنها ترى أن التوقيت مناسب للمطالبة بإزالة هذه القيود وبخاصة في ظل توقف محادثات السلام وترى أيضاً أنه قد حان الأوان أن يطالب المدير العام لمكتب العمل الدولي بشكل صريح وملح المجتمع الدولي بتحمل مسؤولية تاريخية لاستخدام جميع وسائل الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل فك الحصار على قطاع غزة وإزالة القيود الصارمة المفروضة على حركة الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني ودفع عملية السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة " .
- 7- بالنسبة لزيارة الجولان السوري المحتل أشارت البعثة إلى إنها جرت بموجب تصريح من السلطات الإسرائيلية كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات حيث يمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان لا يعد الآن من المناطق المحتلة وقد تم ضمه من طرف واحد عام 1981 وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً وأن المجموعة

- العربية ترى أن هذا الإجراء يمثل خرقاً صريحاً للقوانين والقرارات الدولية ومن المهم التركيز على قرار إسرائيل بضم الجولان من طرف واحد واستنكاره والتنديد به على خلاف ما ورد في التقرير ضمن الهوامش .
- 8- يشير التقرير إلى أن معدل النمو الفلسطيني شهد مزيداً من التراجع وتفاقم معدلات البطالة خلال عام 2013 وبوجه خاص في غزة حيث ما يزيد عن 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية في الوقت الذي تراجع فيه التزام البلدان المانحة بتحويل مزيد من المساعدات المالية يضاف إلى ذلك تعثر عملية المفاوضات التي لم يكن قد بقي منها أثر يذكر حسب ما ورد في التقرير وأن سعي الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الانضمام إلى مجموعة من المعاهدات الدولية هو حق طبيعي قابله من جانب الاحتلال الإسرائيلي اتجاه إلى تكثيف الاستيطان وكالعادة أثيرت مرة أخرى مسألة احتجاز إسرائيل لإيرادات الضرائب الفلسطينية وأن المجموعة العربية إذ تستنكر وتندد بمثل هذه الممارسات والإجراءات التعسفية ، تدعو المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى اتخاذ تدابير سريعة لحشد الدعم الدولي لإدانة هذه الممارسات واستخدام جميع أشكال الضغط على السلطات الإسرائيلية للمراجعة وتوفير مقومات إنجاح عملية السلام إضافة إلى بذل المزيد من الجهد للوفاء بالالتزام الدولي بتحويل المساعدات الموعود بها .
- 9- أشار التقرير إلى زيادة بناء المستوطنات وأعلنت إسرائيل عن مزيد من الخطط التوسعية مما أدى إلى فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية وتقطع بالتالي التواصل الجغرافي اللازم لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ، وترى المجموعة العربية أن هذه الممارسات في غاية من الخطورة وتدعو المدير العام إلى التركيز عليها في التقرير ورفضها بعبارات صريحة تضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لتحقيق السلام العادل في المنطقة .
- 10- التأكيد على ضرورة حماية وتحسين أوضاع العمالة الفلسطينية العاملة بشكل متزايد بترخيص أو دون ترخيص في إسرائيل من جميع أشكال الاستغلال والممارسات التعسفية وانتهاك حقوقهم ومكافحة أعمال الفساد مع الأخذ بعين الاعتبار ان عملية الاستيطان برمتها غير شرعية وان أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون تدخل في صميم انتهاكات حقوق الانسان .

- 11- تتفق المجموعة العربية مع المدير العام لمكتب العمل الدولي على الاستنتاجات والملاحظات الختامية التي تم التوصل إليها من خلال رصد وتحليل واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العمال وأصحاب العمل وأسره في فلسطين وكذلك الوضع الراهن لمختلف مؤسسات وهيئات السلطة الفلسطينية بكل صدق وحيادية وموضوعية ، مع التأكيد على التمسك بعملية السلام والحيولة دون انهيار المفاوضات لضمان قيام دولة فلسطينية تتمتع باقتصاد مزدهر وبعد اجتماعي قائم على الحقوق والكرامة الإنسانية وذلك من خلال تظافر جهود البلدان والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ومحبي السلام فى العالم .
- وتتمنى المجموعة العربية على المدير العام لمكتب العمل الدولي إيلاء المزيد من الاهتمام بمطالبها في سياق التوجهات التي عبر عنها سيادته بشأن ملاحظات المجموعة العربية حول تقريره للدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي 2013 ومن ضمن هذه المطالب المتكررة فى دورات المؤتمر المتعاقبة ما يلي :-

- أ. إيفاد البعثة التابعة لمنظمة العمل الدولية لزيارة فلسطين والإراض العربية المحتلة الاخرى دون إغفال الجنوب اللبناني المحتل في وقت مبكر لإتاحة المزيد من الوقت امام البعثة والأطراف المعنية بالإعداد الجيد لتقريركم وترجمته إلى اللغات المتعددة بما في ذلك اللغة العربية لتمكين الوفود المشاركة في المؤتمر بدراسته بشكل معمق .
- ب. ان يكون عنوان التقرير كما وعد به منسجماً مع مضمون قراري المؤتمر ذوى العلاقة : قرار المؤتمر لعام 1974 بشأن سياسة التمييز وانتهاك الحقوق والحريات النقابية وهي ضمن المبادئ الاساسية التي نشأت من أجلها منظمة العمل الدولية وان لا يقتصر التقرير على تنفيذ قرار عام 1980 والخاص بالمستوطنات الإسرائيلية حيث ان مضمون التقرير الحالي يتناسب مع القرارين المذكورين اعلاه بينما عنوان التقرير لا يعبر عنها .
- ج. بذل المزيد من الجهود لدى المجموعات والهيئات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية للتدخل بفاعلية وبالطرق المناسبة لمنع انهيار عملية السلام وتكثيف المفاوضات وتسريع وتيرتها نحو الحل النهائي والعادل لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء وذلك من خلال الخطوات العملية التالية :

- دعم سعي فلسطين للانضمام إلى مجموعه من المعاهدات الدولية كحق طبيعي واستنكار وإدانة ردة فعل السلطات الاسرائيلية بالتهديد بإيقاف إيرادات الضرائب العائدة لفلسطين على غرار نفس الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في السابق في مثل هذه الخطوات الفلسطينية .
- حث البلدان والجهات المانحة على الالتزام بتحويل المبالغ المالية والمعونات التي وعدت بها في المواعيد المحددة لها من أجل انعاش الاقتصاد الفلسطيني وتوفير المزيد من فرص العمل ومكافحة الفقر والبطالة والحد من تدهور أوضاع وحقوق العمال وأسراهم .
- مطالبة اسرائيل بسرعة تحويل المبالغ المالية المتراكمة لدى صناديق ومؤسسات الضمان الاجتماعي إلى فلسطين باعتبارها اشتراكات العمال الفلسطينيين الذين لا سيستفيدون منها في اسرائيل .
- إدانة خطط وبرامج توسيع المستوطنات الاسرائيلية وتهويد القدس ومصادرة الأراضي مع المطالبة برفع الحصار على غزة وإزالة القيود المفروضة على تنقل الاشخاص والسلع والموارد ومستلزمات واحتياجات القطاعات الانتاجية والاقتصادية المختلفة .
- د. تقديم المزيد من الدعم المادي والفني لتمكين منظمة العمل الدولية من تحقيق المزيد من الانجازات الملموسة للعمال الفلسطينيين وأسراهم من خلال تفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وكذلك برنامج العمل اللائق لفلسطين الذي تم اعتماده مؤخراً .
- هـ. تقديم المزيد من الدعم المالي لإنعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية باعتبار منظمة العمل الدولية شريكا أساسيا في هذا المشروع.
- و. صياغة الاستنتاجات و الملاحظات الختامية الواردة في التقرير في شكل خطة عمل يتم تمويلها وتنفيذها بالأساس من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع الجهات العربية والإقليمية والدولية المانحة وتحديد المسؤوليات وادوار مختلف الجهات القادرة على تنفيذ جزء من هذه الخطة حتى لا تبقي الملاحظات الاستنتاجية حبرا على ورق ، على ان تتكفل منظمة العمل الدولية بالجوانب المتعلقة بتشريعات العمل والضمان الاجتماعي وصيانة الحقوق والحريات النقابية وتطبيق معايير العمل الدولية وقضايا التشغيل والأجور وحماية العمال والمساواة بين الجنسين ومكافحة استغلال العمالة والتمييز وترسيخ العمل اللائق وتحسين شروط وظروف العمل وغير ذلك .
- ز. إيجاد الصيغة المناسبة لإشراك وفود المؤتمر في مناقشة ملحق تقريركم بشأن فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى باعتباره جزء لا يتجزأ من تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر العمل الدولي .